

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

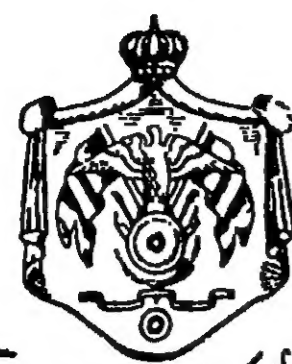
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٩٨٠/٢/٢٣ .

١٩٨٠/٢/٢٤

رئيس الوزراء  
الشريف عبد الحميد شرف

هكذا من الأهل



# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٤ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١ اذار سنة ١٩٨٠ م العدد ٢٩١٩

## الفرس

صفحة		
٤٠٦	قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٠	قانون الطيران المدني
٤٤٥	نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٨٠	نظام وزارة الاعلام
٤٤٩	نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠	نظام صندوق الادخار والتوفير لموظفي ومستقلي مؤسسة النقل العام
٤٥٣	نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٨٠	نظام اللوازم لمؤسسة النقل العام
٤٦٠	نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٠	نظام الغاء نظام رسوم التصدير على البلاط والطوب
٤٦١	نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٠	نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

## قانون الطيران المدني

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠  
اصداق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون  
المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ  
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

### قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ قانون الطيران المدني

القسم الاول  
احكام تمهيدية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الطيران المدني لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
المادة ٢ - يراد بالعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية .
دولة التسجيل	الدولة التي سجلت فيها الطائرة .
سلطات الطيران المدني	السلطات المختصة رسمياً بالاشراف على شؤون الطيران المدني في المملكة .
اتفاقية شيكاغو	اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في (٧) كانون اول ١٩٤٤ .
طائرة	اي آلة في استطاعتها ان تستمد بقاءها في الجو من ردود فعل الهواء غير ردود فعل الهواء المنعكسة على سطح الارض وتشمل جميع المركبات الهوائية مثل المناطيد والبالونات والطائرات الشراعية ذات الاجنحة الثابتة وما الى ذلك .
الوزير	وزير النقل او اي شخص يقوم مقامه فيما يتعلق باحكام هذا القانون .
المستثمر	اي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتشغيل طائرة تخضع هيئته قيادتها لاورامه ، سواء كان ذلك لحسابه او نيابة عن شخص آخر .
طائرات الدولة	الطائرات العسكرية ، والطائرات المخصصة لخدمة الدولة فقط كطائرات الشرطة والجمارك .
الحركة الجوية	جميع الطائرات المحلقة ، او العاملة في منطقة المناورات بالمطار .

مطار

ساحة محدودة على سطح الارض او الماء بما فيها من مباني ومنشآت مخصصة للاستعمال كلياً او جزئياً لوصول ومغادرة وتحرك الطائفة .

مطار دولي

مطار تعينه السلطات المختصة لدخول وخروج الحركة الجوية الدولية وتتخذ فيه الاجراءات المتعلقة بالجمارك والهجرة والصحة العامة والحجر الصحي بما فيه حجر الحيوانات والنباتات وغيرها من الاجراءات المشابهة .

منطقة المناورات في المطار

جزء من المطار المستخدم لاقلاع الطائرات وهبوطها وتحريكها الاخرى المتعلقة بالاقلاع والهبوط باستثناء ساحة الوقوف .

مستثمر المطار

اي شخص طبيعي او معنوي يقوم باستثمار المطار وادارته سواء بنفسه او بواسطة تابعيه .

قائد الطائرة

الطيار المسؤول عن تشغيل وسلامة الطائرة اثناء فترة الطيران عضو في طاقم الطائرة حائز على اجازة سارية المفعول ومكلف بواجبات اساسية لتشغيل طائرة اثناء فترة الطيران .

عضو هيئة القيادة

اي شخص مكلف من قبل المستثمر بواجبات على الطائرة اثناء فترة الطيران .

عضو طاقم الطائرة

الوقت الكلي الواقع بين اللحظة التي تبدأ فيها الطائرة حركتها بفعل قوتها الذاتية لغرض الاقلاع حتى لحظة توقفها عن الحركة بعد انتهاء طيرانها .

فترة الطيران

منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محرماً .

منطقة محرمة

منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويقيد الطيران فيها بقيود معينة .

منطقة مقيدة

منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة في اوقات معينة حسب تواجد النشاطات التي قد تعرض سلامة الطيران للخطر .

منطقة خطرة

خط جوي تكون نقطة بدايته او نهايته في اقليم دولة اخرى غير اقليم الدولة التي سجلت فيها الطائرة ، وتسير رحلته طبقاً لجدول زمني معين عنه بانتظام او تكرار واضح .

خط جوي دولي

خط جوي يخدم نقاطاً تقع في اقليم المملكة وتسير رحلته طبقاً لجدول معين عنها بانتظام او تكرار واضح .

خط جوي داخلي منتظم

شخص طبيعي او معنوي يقوم باستثمار خطوط جوية لنقل الركاب والبريد والبضائع او اي منها .

ناقل جوي

نظام تسجيل الطائفة بمقتضاه في سجل مشترك خلاف السجل الوطني ، سواء كان منسجلاً او غير منسجلاً .

التسجيل المشترك

- التسجيل الدولي : نظام تسجيل الطائرات بمقتضاه لدى منظمة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية .
- علامة عامة : علامة تعيينها منظمة الطيران المدني الدولية لسلطة تسجيل العلامة العامة وذلك لتسجيل طائرات مؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة تسجيلاً غير التسجيل الوطني .
- سلطة تسجيل العلامة العامة : السلطة التي يعهد اليها بالسجل غير الوطني او اي جزء منه ، والذي تسجل فيه الطائرات التابعة لمؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة
- مؤسسة نقل جوي دولية : مؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية تقوم بتسيير خطوط جوية دولية .
- مؤسسة نقل جوي مشتركة : مؤسسة نقل جوي تشكل بين مجموعة من دول او اشخاص اعتباريين تابعين لها وذلك طبقاً للقوانين الداخلية لتلك الدول وتقوم باستثمار خطوط جوية دولية .
- طيران بهلواني : مناورات تقوم بها طائرة عن قصد . وتتضمن تغيراً فجائياً في وضعها او اتخاذ وضع غير عادي او تغير في سرعتها على نحو غير مألوف .
- حادث طيران : كل واقعة مرتبطة بتشغيل الطائرة تقع منذ اللحظة التي يصعد فيها اي شخص الى الطائرة بقصد الطيران حتى اللحظة التي يتم فيها مغادرة جميع الاشخاص للطائرة وينتج عنها : -
- أ . وفاة اي شخص او اصابته باصابات نتيجة لوجوده على متن الطائرة او احتكاكه بها مباشرة او بأى شئ مثبت فيها .
- ب . اصابه الطائرة بعطب جسيم .

#### الفصل الثاني القضاء الجوي وسلطات الدولة

- مادة (٣) : تسري احكام هذا القانون على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة بما في ذلك المطارات والطائرات المدنية ، ولا يسري على طائرات الدولة الا بمقتضى اتفاق خاص بين سلطات الطيران المدني والجهة المختصة في الدولة .
- مادة (٤) : تطبق في المملكة احكام اتفاقية شيكاغو وسائر الاتفاقيات والمعاهدات وتكون المملكة طرفاً فيها .
- مادة (٥) : للمملكة السيادة الكاملة والمطلقة على القضاء الجوي الذي يعلو اقليمها .
- مادة (٦) : يشرف وزير النقل على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة وله حق اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، وله ان يفوض هذه الصلاحية لمدير عام الطيران المدني .

- مادة (٧) : لسلطات الطيران المدني الحق في تفتيش الطائرات ومنعها من الطيران او حجز اية وثائق تتعلق بها لمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون .
- مادة (٨) : لموظفي الجمارك والامن العام والحجر الصحي والزراعي الحق في تفتيش الطائرات او اي شخص او حمولة على متنها طبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، ويجري التفتيش بحضور موظفي سلطات الطيران المدني دون التدخل في اجراءات التفتيش .

#### الفصل الثالث احكام عامة

- مادة (٩) : لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه الا بموجب تصريح تصدره وتحدد شروطه سلطات الطيران المدني او استناداً الى : -
- أ . اتفاقية او معاهدة دولية تكون المملكة طرفاً فيها . او
- ب . اتفاق جوي ثنائي نافذ المفعول معقود بين المملكة وحدى الدول الاجنبية لتنظيم النقل الجوي . ويعتبر التصريح شخصياً لا يجوز التنازل عنه للغير .
- مادة (١٠) : يشترط في الطائرات التي تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه : -
- أ . ان تكون الطائرة مسجلة في الدولة التابعة لها او مسجلة وفقاً لقواعد التسجيل الدولي او التسجيل المشترك .
- ب . ان تكون الطائرة صالحة للطيران ويثبت ذلك بشهادة صلاحية الطيران سارية المفعول صادرة عن الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها .
- ج . ان تحمل بطريقة ظاهرة علامات جنسيتها وتسجيلها وفقاً للقواعد المقررة .
- د . ان تكون مجهزة بالاجهزة والمعدات المقررة .
- و . ان يكون اعضاء هيئة القيادة حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني في الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها وان يكونوا بالعدد المقرر في شهادة الصلاحية .
- ز . ان تكون مؤمنة لصالح طاقمها وركابها والبضائع التي تحملها وللغير على سطح الارض وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن . يجوز لسلطات الطيران المدني اعفاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية او التدريب من شرط او اكثر من هذه الشروط .
- مادة (١١) : لا يجوز تجهيز اي طائره تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه بأية اجهزة لاسلكية ، ما لم يكن لديها ترخيص بذلك من السلطات المختصة في الدولة المسجلة فيها . ولا يجوز استعمال هذه الاجهزة الا في الاغراض الخاصة بالملاحة الجوية وفقاً للشروط المقررة وبمعرفة هيئة قيادة الطائرة .

هكذا من الأشغال



## مادة (١٢)

يحظر نقل المواد التالية في الطائرات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن

- أ - المتفجرات والفرقعات الا ما كان لازماً منها لتسيير الطائرة او لاعطاء الاشارات المقررة .
- ب - الاسلحة والذخائر الحربية .
- ج - المواد النووية والظواهر المشعة وكل ما يتعلق بها .
- د - الغازات السامة .
- هـ - الجراثيم والمواد الخطرة .
- و - كل شيء آخر يحظر نقله بقرار من السلطات المختصة .

## مادة (١٣)

لا يجوز الطيران فوق اقليم المملكة بطائرات مجهزة بالآلات التصوير الجوي او استعمال هذه الآلات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن .

## مادة (١٤)

قائد الطائرة مسؤول عن تشغيل الطائرة وسلامتها بمن عليها اثناء فترة الطيران وله سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام على متنها وعليه مراعاة تطبيق القواعد المعمول بها في هذا الشأن .

## مادة (١٥)

يحظر على أي شخص غير مخول رسمياً التدخل في اعمال اي عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ، او يعوقه عن عمله ، كما يحظر على اي شخص العبث بأي جزء من اجزاء الطائرة او معداتها او ارتكاب اي عمل من شأنه تعريض سلامة الطائرة او هيئة قيادتها او ركبائها للخطر .

القسم الثاني  
الملاحية الجوية

الفصل الاول  
الطائرة

## مادة (١٦)

لا يجوز لأي طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يملوه ما لم تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها طبقاً لاحكام قانون دولة التسجيل الا انه يجوز لسلطات الطيران المدني ان تصرح لاية طائرة غير مسجلة في دولة اخرى بالطيران ، او الهبوط في اراضيها لاجراض التجربة الفنية او لاجراض اخرى ، وذلك طبقاً لما تقرره في هذا الشأن .

## مادة (١٧)

تحدد سلطات الطيران المدني علامات جنسية وتسجيل الطائرات وطريقة وضعها على الطائرات .

## مادة (١٨)

تعد سلطات الطيران المدني سجلاً خاصاً . تسجل فيه الطائرات ويشترط لتسجيل اي طائرة فيه ان تتوفر فيها الشروط التالية :  
أ - ان لا تكون الطائرة مسجلة في سجل دولة اخرى او مسجلة تسجيلاً دولياً او مشتركاً .

ب - ان تكون مملوكة او مؤجرة بقصد الشراء او مؤجرة لمدة لا تقل عن ستة اشهر لاشخاص يتمتعون بالجنسية الاردنية .

ج - ان تكون حائزة على شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول وفقاً للقواعد المقررة . وتصدر هذه السلطات شهادة التسجيل بعد اتمام الاجراءات اللازمة ، ويجوز لأي شخص الاطلاع على هذا التسجيل .

## مادة (١٩)

تتمتع كل طائرة يتم تسجيلها في السجل المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون بالجنسية الاردنية ، وعليها ان تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها .

## مادة (٢٠)

أ - يتضمن السجل المنصوص عليه في المادة (١٨) البيانات التالية : -

- ١ - رقم وتاريخ القيد .
  - ٢ - علامات الجنسية والتسجيل .
  - ٣ - البيانات الاساسية عن الطائرة ومحرراتها وشهادة صلاحيتها للطيران .
  - ٤ - اسم وموطن ومحل اقامة المالك او المستأجر .
  - ٥ - بيان عن الوثائق والعقود الدالة على ملكية الطائرة واستثمارها .
  - ٦ - جميع الوقائع والتصرفات القانونية التي ترد على الطائرة وتاريخ حدوثها .
  - ٧ - اي بيانات او معلومات اخرى تقرر سلطات الطيران ان يحتوي عليها السجل .
- ب - يدون في السجل اي تغيير يطرأ على البيانات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج - تحدد سلطات الطيران محتويات شهادة التسجيل .

## مادة (٢١)

تشطب الطائرة من السجل في الحالات التالية : -

- أ - اذا فقد مالكتها أو مستأجرها جنسيته الاردنية .
  - ب - اذا انتقلت ملكيتها الى اجنبي .
  - ج - اذا هلكت او فقدت او سحبت نهائياً من الإستعمال وتعتبر الطائرة في حكم المفقودة عند صدور قرار بذلك من سلطات الطيران .
- وعلى مالك الطائرة او مستأجرها ان يخطر سلطات الطيران بكل تغيير نصت عليه هذه المادة فور حدوثه مع اعادة شهادة تسجيل الطائرة .

## مادة (٢٢)

تحدد بنظام شروط وطريقة قيد الطائرات المملوكة من قبل الاشخاص الاجانب المعتمدين في المملكة .

## مادة (٢٣)

تطبق القواعد التالية عند التسجيل المشترك للطائرات التي تملكها مؤسسة نقل جوى دوليه او مشتركه وتكون المملكة عضوا فيها .

أ - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الاخرى المساهمة في المؤسسة على انشاء سجل مشترك لتسجيل الطائرات التي تملكها المؤسسة على ان يكون هذا السجل منفصلاً عن السجل الوطني الذي تحتفظ به تلك السلطات طبقاً لأحكام المادة (١٨) من هذا القانون .

هذه من الأعمال

ب - يكون السجل المشترك موحداً أو مجزأ مع مراعاة الآتي :

١ - في حالة الاتفاق على انشاء سجل مشترك موحد، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى المساهمة في المؤسسة على تحديد دولة من بينها تحفظ بالسجل المشترك الموحد .

٢ - في حالة الاتفاق على تقسيم السجل المشترك الى عدة اجزاء ، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة على احتفاظ أى منها بجزء من هذا السجل .

٣ - تسجيل الطائرة المملوكة للمؤسسة مرة واحدة فقط ، اما في السجل المشترك الموحد او في جزء من هذا السجل ولا يجوز تسجيل الطائرة المذكورة في السجل الوطني سواء احتفظت المملكة بالسجل المشترك او بجزء منه .

٤ - تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها سواء في السجل المشترك الموحد او أى جزء منه علامة موحدة .

٥ - تعتبر الطائرات المسجلة وفقاً لاحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الأعضاء في المؤسسة .

ج - تلتزم المملكة بالتضامن مع الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرضها قانون دولة التسجيل وكذلك تلك التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني .

د - مع عدم الإخلال بالمسؤولية التضامنية طبقاً لاحكام الفقرة ( ج ) من هذه المادة ، تقوم سلطات الطيران المدني ، في حالة احتفاظ المملكة بالسجل المشترك أو بأى جزء منه بمهام دولة التسجيل طبقاً لاحكام المقررة في هذا الشأن ، وعلى الاخص فيما يتعلق بأصدار شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران واجازات هيئة القيادة .

وتلتزم المملكة عند ممارستها لهذه المهام ، بتنفيذ تمهيداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الأعضاء في المؤسسة .

هـ - تسرى احكام المادتين ( ٢٠ ) و ( ٢١ ) من هذا القانون على التسجيل المشترك وذلك فيما عدا احكام الفقرة ( أ ) من المادة ( ٢١ ) منه .

مادة ( ٢٤ )

تطبق القواعد التالية عند التسجيل الدولي للطائرات .

أ - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في مؤسسة النقل الجوي الدولية أو المشتركة على تحديد المنظمة الدولية التي تسجل لديها طائرات المؤسسة تسجيلاً دولياً .

ب - لا يجوز التسجيل الدولي للطائرات المملوكة للمؤسسة لدى أكثر من منظمة دولية واحدة في نفس الوقت .

ج - تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها دولياً علامة موحدة .

د - تعتبر الطائرات المسجلة دولياً وفقاً لاحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الأعضاء في المؤسسة .

هـ - تلتزم المملكة بالتضامن مع الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرضها هذا القانون على دولة التسجيل وكذلك التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المنظمة للطيران المدني .

و - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة على الجهة التي ستقوم بمهام دولة التسجيل ، طبقاً لاحكام المقررة في هذا الشأن ، وعلى الاخص فيما يتعلق بأصدار شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران واجازات هيئة القيادة .

وتقوم الجهة المذكورة عند ممارستها لهذه المهام بتنفيذ تمهيداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الأعضاء في المؤسسة .

ز - تسرى احكام المادتين ( ٢٠ ) و ( ٢١ ) من هذا القانون على التسجيل الدولي وذلك فيما عدا احكام الفقرة ( أ ) من المادة ( ٢٢ ) منه .

### الفصل الثاني

#### ملكية الطائرة وإيجارها وحجزها ورهنها

مادة ( ٢٥ )

الطائرة مالم منتقل فيما يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، ويتم نقل ملكية الطائرة بموجب سند رسمي ، ولا يكون له أي اثر تجاه الغير الا بعد قيده في السجل المنصوص عليه في المادة ( ١٨ ) من هذا القانون .

مادة ( ٢٦ )

لا يجوز التصرف بأية طائرة مسجلة في السجل الوطني لصالح أي اجنبي بما في ذلك البيع والرهن الا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة ( ٢٧ )

يتم إيجار الطائرة بعقد خطي يلتزم بمقتضاه المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بطائرته مع هيئة القيادة أو بدونها ، لرحلة أو أكثر أو لعمل جوي أو لمدة معينة ، وذلك مقابل أجر ، ولا يعمل بعقد إيجار الطائرة الا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة ( ٢٨ )

يجب على مؤجر الطائرة تسليمها بحالة جيدة وصالحة للملاحة ، وعليه القيام بصيانتها واجراء الكشف الفنية اللازمة ، مالم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ( ٢٩ )

مؤجر الطائرة مسؤول عن الاضرار الناتجة عن عيوب الطائرة الموجبة للتعويض ، الا اذا اثبت انه كان يجهل وجودها ولم يكن بإمكانه معرفتها مع اهتمامه بذلك اهتمام المستثمر العادي ، ولا يحل ذلك بحق المؤجر بالرجوع على أي شخص مسؤول عن ذلك .

مادة ( ٣٠ )

يجب على مستأجر الطائرة استعمالها وفقاً لخصائصها الفنية ، واعادتها الى المؤجر عند انتهاء الإيجار بحالة جيدة في المكان والزمان المتفق عليهما مالم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، وعليه وضع الطائرة تحت تصرف المؤجر والجهات المختصة لاجراء الصيانة والكشف الفنية اللازمة .

مادة ( ٣١ )

يعتبر مستثمر الطائرة مسؤولاً عن الاخطاء والاضرار الناشئة عن فعل أي عضو من هيئة القيادة .

هكذا من الأصول





- ٢ . المعلومات عن أي عيب في أو عطل في أي جزء من الطائرة أو أي من معداتها يحدث أثناء الرحلة وإذا لم يحدث أو يلاحظ مثل هذا العيب أو العطل فعليه تدوين ما يفيد ذلك في السجل وعلى قائد الطائرة أن يوقع على مثل هذه البيانات ويؤرخها .
- د . يحتفظ بالسجل الفني بالطائرة ، كما يحتفظ بصورة مما يدون به في مقر إدارة المستثمر .
- هـ . على مستثمر أي طائرة مسجلة في المملكة أن يحتفظ بوثائق الصيانة لفترة لا تقل عن سنتين بعد انتهاء مدة سريان مفعولها وسلطة الطيران أن تطلب الاحتفاظ بها لمدة أطول .

## مادة (٤٧)

- أ . يجب تجهيز كل طائره مسجلة في المملكة بالأجهزة والمعدات المنصوص عليها في ملاحق اتفاقية شيكاغو المعمول بها في المملكة .
- ب . لسلطات الطيران المدني أن تقرر تركيب أية أجهزة أو معدات إضافية أو خاصة في أي طائره مسجلة في المملكة ضماناً لسلامة الطائره أو طاقمها أو لتسهيل عمليات البحث والإنقاذ .
- ج . يتم تركيب الأجهزة والمعدات المقررة في الطائرة بحيث يمكن استبدالها بسهولة ، كما ويجب صيانتها وضبطها بحيث تكون معدة وصالحة للاستعمال .
- د . يجب اظهار أماكن معدات الطوارئ في كل طائره مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري ، وذلك باستخدام علامات واضحة ، وعلى وجه الخصوص يجب الأعلاط بطريقة ظاهرة عن أماكن عوامات النجاة وطريقة استعمالها وذلك في كل حجرة للركاب .
- هـ . يجب أن يراعى عند تركيب أو حمل أية أجهزة أو معدات في الطائرة ألا تكون مصدر خطورة على صلاحية الطائرة . ، وأن لا تؤثر على أداء أي من الأجهزة أو المعدات اللازمة لسلامتها .

## مادة (٤٨)

- أ . يجب الاحتفاظ بالسجلات التالية لكل طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري أو الأعمال الجوية .
- ١ . سجل الطائرة .
- ٢ . سجل المحرك .
- ٣ . سجل المروحة متغيرة الخطوة .

- ب . يجب تدوين البيانات التي تحددها سلطات الطيران المدني في أي من السجلات الفنية للطائرة بمجرد ما تسمح الظروف بذلك بعد اتمام العمل الذي تتعلق به هذه البيانات على الاتزيد على سبعة أيام من تاريخ اتمام العمل .
- ج . عند تدوين تلك البيانات في أي من السجلات الفنية للطائرة تجوز الإشارة إلى أي وثائق ومستندات أخرى ، وفي هذه الحالة تعتبر مثل هذه الوثائق أو المستندات جزءاً من هذا السجل .
- د . يكون مستثمر الطائرة مسؤولاً عن الاحتفاظ بالسجلات الفنية للطائرة ، لفترة لا تقل عن سنتين من تاريخ التوقف نهائياً عن استعمال مثل هذه الطائرة أو المحرك أو المروحة حسبما تكون الحالة .

## مادة (٤٩)

- أ . يجب أن يتم وزن كل طائرة تصدر أو تعتمد عليها سلطات الطيران المدني شهادة صلاحية للطيران وأن يحدد مركز ثقلها كل فترة من الزمن في الأحوال وبالطريقة التي تحددها هذه السلطات .
- ب . على المستثمر أن يقوم بأعداد جدول تحميل للطائرة بعد وزنها وذلك وفقاً لما تحدده سلطات الطيران المدني ، ويحتفظ بجدول تحميل الطائرة لمدة لا تقل عن ستة أشهر على تاريخ الوزن التالي للطائرة وتحديد مركز ثقلها .

## مادة (٥٠)

- أ . لا يجوز صنع أي طائرة أو جزء منها في المملكة دون الحصول على ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني ، وذلك وفقاً لللائحة التي توضع لهذه الغرض .
- ب . على المصانع تقديم الخرائط والتصاميم وأجزاء التجارب والتفتيش بكافة أنواع القابة المفروضة .
- ج . تخضع الطائرة المصنعة أو أي جزء منها لمعاينات دورية للتثبت من صلاحيتها للطيران بصورة دائمة ، كما تخضع لمعاينات استثنائية عند الضرورة .
- د . يتحمل صانع الطائرة النفقات الناتجة عن المراقبة والمعاينة .
- هـ . لا تتحمل الدولة أي مسؤولية قد تنتج عن الأضرار التي تصاب بها الطائرة أو الغير من جراء القيام بعمليات المراقبة والمعاينة .

## مادة (٥١)

لسلطات الطيران المدني أن تقوم أو تطلب القيام بالتفتيش أو إجراء اختبارات ، أو بطيران لغرض التجربة ، حيثما يترأى لها ذلك للتحقق من صلاحية الطائرة أو أي من أجهزتها أو معداتها أو مكوناتها ، ويكون لمثل هذه السلطات الحق في الدخول إلى أي مكان في أي وقت لمباشرة أي من هذه الأعمال ولها إصدار التعليمات الخاصة بمثل هذه الأعمال .

### الفصل الرابع الوثائق والسجلات

## مادة (٥٢)

- أ . لا يجوز لأي طائرة أن تعمل في إقليم المملكة والقضاء الذي يعلوه إلا إذا كانت تحمل الوثائق والسجلات الواجب حملها بموجب قوانين وأنظمة الدولة المسجلة فيها الطائرة وأي وثائق وسجلات أخرى تحددها السلطات المختصة في تلك الدولة .
- ب . لا يجوز لأي طائرة مسجلة في المملكة أن تبدأ أي رحلة مالم تحمل الوثائق والسجلات الموضحة في المادة التالية ويستثنى من ذلك الرحلات التي تبدأ وتنتهي في نفس المطار بالمملكة دون أن تمر الطائرة خلالها فوق إقليم أي دولة أخرى ، وفي هذه الحالة يجوز الاحتفاظ بالوثائق والسجلات المقررة بالمطار بدلاً من حملها بالطائرة .

## مادة (٥٣)

- تكون الوثائق والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السابقة كما يلي : -
- الرحلات الدولية : -
- أ . شهادة تسجيل الطائرة .
- ب . شهادة صلاحية الطائرة للطيران .
- ج . إجازات أعضاء طاقم الطائرة .
- د . سجل رحلات الطائرة أو الإقرار العام الخاص بالرحلة .
- هـ . رخصة محطة لاسلكي الطائرة .
- و . أدلة التشغيل . وثائق الصيانة بالنسبة لعمليات النقل الجوي التجاري أو الأعمال الجوية .
- ز . قائمة بشحنة البضائع والبريد وأقرار بكل التفصيلات الخاصة بها إذا كانت الطائرة تحمل بضائع وبريد .
- ح . كشف الحمولة وتوزيعها إذا كانت الطائرة قائمة بعملية نقل جوي تجاري .
- ط . صور مصدقة عن وثائق التأمين المقررة .
- ي . أي وثائق أخرى تحددها سلطات الطيران المدني .

هكذا من الأشغال



## الرحلات الداخلية: -

تحدد سلطات الطيران المدني الوثائق والسجلات التي يجب ان تحملها الطائرة في الرحلات الداخلية ، ولها اعفاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية او التعليم من حمل اي من هذه الوثائق او السجلات .

## مادة (٥٤)

يجب على المستثمر او على قائد الطائرة او اي شخص مختص ان يقدم لسلطات الطيران المدني عند الطلب وفي اقرب فرصة ممكنة وثائق او بيانات او سجلات مقرر بموجب هذا القانون او تلك التي تعددها السلطات المذكورة.

## مادة (٥٥)

على كل مالك او مستثمر لطائرة يتوقف عن استعمالها او استئجارها ان يستمر بالاحتفاظ بالوثائق والسجلات الخاصة بها وكذلك سجلات اعضاء هيئة القيادة ، مع مراعاة ما يلي: -

أ - اذا انتقل استثمار الطائرة الى شخص آخر ، وظلت الطائرة مسجلة في المملكة ، يكون على المستثمر الاول ان يسلم المستثمر الثاني وثائق صيانة الطائرة وسجلاتها ، وبرنامج تحميلها وما قد يكون محتفظاً به من تسجيلات سجلت بواسطة اجهزة الطائرة .

ب - اذا رفع محرك او مروحة من طائرته وركب اي منها في طائرة اخرى مسجلة في المملكة وتستثمر من قبل شخص آخر فعلى مستثمر الطائرة الاولى ان يقوم بتسليم مستثمر الطائرة الثانية السجل الخاص بذلك المحرك او تلك المروحة .

ج - اذا انتقل عضو في هيئة قيادة طائرة مسجلة في المملكة من العمل مع مستثمر الى العمل مع مستثمر اخر ، فعلى المستثمر الاول ان يسلم المستثمر الثاني السجلات الخاصة بذلك العضو .

## مادة (٥٦)

اذا تقرر الغاء او ايقاف اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اي وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران المدني ، فعلى من اصدرت له ان يسلمها الى هذه السلطات عند الطلب .

## مادة (٥٧)

أ - يحظر على اي شخص ارتكاب اي فعل من الافعال التالية: -

١ - استعمال اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اي وثيقة اخرى . اصدرتها سلطات الطيران المدني ، ويكون قد تقرر الغاؤها او ايقافها او تعديلها او عدم احقية حائزها لها .

٢ - اعادة اي شهادة او اجازة او اعتماد او تصريح او اي وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران المدني ، او السماح للغير باستعمالها .

٣ - انتحال شخصية اخرى بقصد الحصول على او تجديد او تعديل اي شهادة او اجازة او تصريح او اي وثيقة اخرى سواء لنفسه او لغيره .

٤ - القيام او المشاركة في ائتلاف او تشويه اي سجل او وثيقة تقرر استعمالها بموجب احكام هذا القانون ، او تعديل او حلف اي من البيانات التي تحتوي عليها ، او ادخال اي بيانات كاذبة عليها .

٥ - حلف اية بيانات من كشف الحمولة او ادخال بيانات غير صحيحة عليه سواء كان ذلك عن عمد او عن افعال .

ب - لا يجوز لاي شخص ان يصدر اي شهادة او اجازة او رخصة مالم يكن قد خول الصلاحية التي تسمح بذلك ، وطبقاً للشروط المقررة بهذا الشأن .

ج - يجب كتابة جميع البيانات في اي وثيقة او سجل بالخبر او بمادة اخرى يصعب محوها .

الفصل الخامس  
العمليات الجوية وقواعد الجو

## مادة (٥٨)

المستثمر او من ينوب عنه مسؤول عن مراقبة عمليات الطيران الخاصة بطائراته وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

## مادة (٥٩)

يعين المستثمر احد الطيارين قائداً للطائرة ، قبل القيام بأي رحلة نقل جوي تجاري يكون مسؤولاً عن سلامة الطائرة ، وعلى الركاب تنفيذ اوامره وتعليماته المتعلقة بضمان سلامة الطائرة وما عليها من اشخاص واموال وتأميناً لسلامة وانتظام الملاحة الجوية .

## مادة (٦٠)

على كل عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ان يبقى في مكانه المحدد في الحالات التالية: -

أ - اثناء عمليات الاقلاع والهبوط .

ب - اثناء الطيران ، الا عند الضرورة .

وعلى كل عضو من اعضاء هيئة القيادة ان يبقى حزام المقعد مربوطاً حوله طوال وجوده في مكانه: -

## مادة (٦١)

لا يجوز لاي شخص ان يستعمل اجهزة الطائرة اثناء طيرانها الا اذا كان طياراً مؤهلاً ومكلفاً من قبل المستثمر بذلك .

## مادة (٦٢)

أ - لا يجوز لاي شخص ان يدخل غرفة قيادة الطائرة الا اذا كان عضواً من اعضاء طاقمها ، او مفتشاً او مراقباً معيناً من قبل سلطات الطيران المدني او شخصاً مكلفاً من المستثمر او سلطات الطيران المدني بالقيام بعمل محدد اثناء الرحلة ، ويشترط في الحالة الاخيرة اعلام قائد الطائرة ، ولا يحذر ذلك بأي حال من سلطة قائد الطائرة في احوال الطوارئ من ان يمنع اي شخص من دخول غرفة القيادة او ان يخرج اي شخص منها اذا رأى ان سلامة الطائرة تتطلب ذلك .

ب - يجب ان يكون لكل شخص مصرح له بدخول غرفة القيادة مقعد من مقاعد الركاب ، الا اذا كان له مقعد في غرفة القيادة وان لا يتجاوز عدد الاشخاص الموجودين بغرفة القيادة اثناء الاقلاع والهبوط عدد المقاعد المحددة في شهادة صلاحية الطائرة للطيران: -

## مادة (٦٣)

اذا صادف قائد الطائرة اثناء طيرانه اي احوال جوية غير طبيعية او لاحظ اداء غير طبيعي لمساعدات الملاحة الجوية مما قد يشكل خطورة على الطيران ، فعليه ان يبلغ وحدة خدمات الحركة الجوية المختصة عن مثل هذه الاحوال ، كما ان عليه ان يخطر عن اي احوال اخرى قد تشكل خطراً على السلامة العامة للطيران .

## مادة (٦٤)

أ - على المستثمر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بأرشاد ركاب الطائرة عن مواقع وطرق استعمال احزمة المقاعد ومتاخذ الطوارئ واطواق النجاة واجهزة الاوكسجين وتجهيزات الطوارئ الاخرى المعدة للاستعمال الشخصي او الجماعي .



ب • في حالة الطوارئ أثناء الطيران ، يجب إرشاد الركاب الى اجراءات الطوارئ التي تتطلبها الحالة.

مادة (٦٥)

لا يجوز للمستثمر ان يسمح لأي شخص بركوب الطائرة اذا كانت تبدو عليه اعراض السكر .

مادة (٦٦)

أ • لا يجوز لأي شخص على متن الطائرة ان يحمل بدون تصريح سلاحا او مواد قابلة للاشتعال او اية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من اعمال التخريب او العنف او التهديد اثناء الرحلة .

ب • اذا ما تطلب الامر نقل سلاح خال من الذخيرة او اية مواد قابلة للاشتعال او اية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من اعمال التخريب او العنف او التهديد ، يجب على حائزها تسليمها الى ممثل المستثمر قبل دخوله الطائرة وتوضع مثل هذه الاسلحة او المواد في مكان بالطائرة لا يمكن الوصول اليه وتسلم لمن قام بتسليمها بعد انتهاء الرحلة .

مادة (٦٧)

على المستثمر الا يسمح بتحميل الطائرة الا تحت اشراف شخص مدرب قام المستثمر بتزويده بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بخصوص توزيع الحمولة وتثبيتها وتأمينها بحيث يضمن ما يلي : -

أ • ان يتم نقل الحمولة بأمان طوال الرحلة .  
ب • تنفيذ الانظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن بما في ذلك اي شروط يكون منصوباً عليها في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

مادة (٦٨)

تضع سلطات الطيران المدني قواعد الجو والانظمة المتعلقة بتحميل الطائرات والملاحة الجوية وحماية الاشخاص والممتلكات على السطح ( الارض ) واستعمال القضاء الجوي للمملكة ، بعد التشاور مع الجهات المختصة .

مادة (٦٩)

قائد الطائرة مسؤول مباشرة عن قيادة طائرته طبقاً لقواعد الجو المعمول بها ويجوز له ان يحدد عنها في الاحوال التي يصبح فيها ذلك محتملاً حرصاً على السلامة ، وعليه في هذه الاحوال ان يحظر السلطات المختصة فور سماح الحالة بذلك .

مادة (٧٠)

تحدد سلطات الطيران المدني طرق خدمات الحركة الجوية التي يجب ان تسلكها الطائرات عند دخول اقليم المملكة او الخروج منه ، او الطيران في القضاء الجوي الذي يعلوه .

مادة (٧١)

يجب على قائد الطائرة التقيد بكافة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية ولا يجوز له ان يحدد عنها الا في الحالات الاضطرارية التي تستدعي التصرف القوي ، وعليه في مثل هذه الحالات ان يحظر وحدة مراقبة الحركة الجوية المختصة بذلك بأقرب فرصة ممكنة وان يحصل اذا ما اقتضى الامر على تصريح معدل .

مادة (٧٢)

يجب على قائد الطائرة العاملة ضمن حركة المطار او في جواره ، ان يتقيد بالانظمة المتعلقة باستعمال المطار وقواعد الحركة الجوية .

مادة (٧٣)

أ • لا يجوز لأي طائرة ان تحلق على ارتفاعات تقل عن تلك التي تحددها سلطات الطيران المدني ، الا في الحالات الاضطرارية او بتصريح مسبق من هذه السلطات .

ب • فيما عدا متطلبات حالي الاقلاع والهبوط او تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، لا يجوز لأي طائرة ان تحلق فوق مدينة او مكان مأهول او مكان اجتماع عام ، الا على ارتفاع تتمكن معه في الحالات الاضطرارية من الهبوط دون الاضرار بالاشخاص والممتلكات على السطح ( الارض ) .

مادة (٧٤)

أ - لسلطات الطيران المدني ان تحرم او تقيد تحليق الطائرات .

١ • فوق مناطق معينة في المملكة لاسباب عسكرية او لمتطلبات النظام العام ، او الامن العام .

٢ • فوق اقليم المملكة او اي جزء منه ، فوراً ومؤقتاً في الاحوال الاستثنائية او لاسباب تتعلق بالنظام العام او الامن العام .

ب • لسلطات الطيران المدني ان تحدد المناطق الخطرة .

ج • اذا تبين لقائد الطائرة انه يحلق فوق منطقة محرمة ، وجب عليه ان يعلم وحدة المراقبة الجوية المختصة بذلك فوراً ، وعليه اتباع تعليماتها بكل دقة . واذا تعذر ذلك وجب عليه ان يسارع الى الهبوط في اقرب مطار في المملكة خارج المنطقة المحرمة ، وان يقدم للسلطات المختصة تقريراً مفصلاً عن هذه الواقعة ومبرراتها .

د • اذا اذرت السلطات المختصة طائرة بسبب طيراتها فوق منطقة محرمة ، فعليها ان تنفذ فوراً التعليمات التي تصدرها لها هذه السلطات ، والا فتجبر على الهبوط بالقوة بعد اخطارها .

مادة (٧٥)

على قائد اية طائرته مسجله في المملكة قبل الاقلاع لرحلة معينة القيام بما يلي : -

أ • التأكد من امكان اتمام الرحلة بسلام طبقاً للقواعد والانظمة المقررة في هذا الشأن بما في ذلك الاجراءات البديلة اذا ما تعذر اتمام الرحلة وفقاً لما هو مقرر لها .

ب • دراسة دقيقة لما يتوفر من التقارير والتنبيهات الجوية السارية .

ج • التأكد من كمية الوقود اللازمة للرحلة .

مادة (٧٦)

أ • لا يجوز لقاء او رش اي شيء من الطائرته اثناء طيرانها ، الا في الحالات الاضطرارية ، او تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ب • لا يجوز لأي طائرته سحب طائرة اخرى ، او اي شيء اخر الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ج • لا يجوز الهبوط بالمظلة دون تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، الا في الحالات الاضطرارية .

د • لا يجوز القيام بطيران جوي او تشكيل جوي فوق اقليم المملكة الا بتصريح خطي من سلطات الطيران المدني .

ه • يحظر التحليق بأهمال او برعونة .

- و • يحظر التحليق على مقربة من طائرة أخرى على وجه يشكل خطر التصادم معها أو تعريض سلامتها للخطر.
- ز • يحظر على أي شخص أن يقود طائرته أو أن يعمل كأحد أفراد طاقمها طالما هو تحت تأثير مسكر أو مخدر أو أية مادة أخرى تؤدي إلى إضعاف قدرته على القيام بواجبه على الوجه الأكمل وفي كل الأحوال يحظر عليه تناول أي شيء من ذلك أثناء فترة عمله .
- ح • تمنع الطائرات التي تطير بدون طيار من التحليق أو العمل في إقليم المملكة إلا بتصريح خطي مسبق من سلطات الطيران المدني .
- وفي جميع الأحوال يجري استعمال الطائرات والمطارات طبقاً لقواعد الجو والحركة الجوية المقرر في هذا الشأن .

#### الفصل السادس

#### المطارات وحقوق الارتفاق الجوية

##### مادة (٧٧)

لا يجوز إنشاء واعداد المطارات في المملكة أو استعمالها أو استثمارها إلا ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وتحدد تلك السلطات أنواع المطارات بما في ذلك المطارات الدولية بالاتفاق مع السلطات المختصة الأخرى

##### مادة (٧٨)

تعتبر جميع المطارات والمنشآت والمباني والأسلاك والأجهزة والمعدات والمطارات اللاسلكية والسلكية والمطارات التابعة لسلطات الطيران المدني من المرافق العامة، وتتولى سلطات الطيران المدني إدارتها وتشغيلها والإشراف عليها ووضع أنظمة العمل بها .

##### مادة (٧٩)

تشرف سلطات الطيران المدني على جميع العاملين في المطارات إيا كانت الجهة التي يبيعونها، وذلك في كل الأمور التي تشكل عدم الاختلال بالأنظمة أو التعليلات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها، وتتولى في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات مباشرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

##### مادة (٨٠)

تقوم سلطات الطيران المدني بالاشتراك مع السلطات المختصة الأخرى بوضع الأنظمة والتعليمات واتخاذ ما تراه ضرورياً لحفظ الأمن في مطارات المملكة ، وضمان سلامة الطائرات والمساعدات الملاحية ، ولها في سبيل ذلك أن تقوم بالآتي : -

- أ • تقييد أو منع دخول الأفراد إلى بعض المناطق في المطارات .
- ب • التحقق من شخصية الأفراد والركبات التي تدخل المطار ومراقبتهم واستجواب من تشكل في أمره وتفتيشه إذا ما تطلب الأمر ذلك .
- ج • تفتيش أي راكب تشبه في حمله أسلحة أو مواد قابلة للاشتعال أو أي مواد أخرى يمكن استعمالها في أي عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد أثناء الرحلة .

##### مادة (٨١)

أ • تستعمل الطائرات المطارات المعلن عنها وعليها مراعاة القوانين والقواعد والأنظمة الخاصة بذلك ولا يجوز الهبوط في غير هذه المطارات إلا في الحالات الاضطرارية أو بتصريح من سلطات الطيران المدني.

ب • على كل طائرة داخله إلى الفضاء الذي يحلها إقليم المملكة أن تهبط في مطار دولي معلن عنه في المملكة إلا إذا كان مصرحاً لها بالمرور دون الهبوط .

ويجوز تصريح من سلطات الطيران المدني إعفاء بعض الطائرات بسبب طبيعة عملها أو لاعتبارات أخرى من التقيد بذلك، على أن يحدد في هذا التصريح مطار الهبوط والإقلاع والطريق والإشارات الواجب اتباعها.

- ج • إذا اضطرت طائرة داخله إلى إقليم المملكة أو خارجة منه أو عابرة في الفضاء الجوي الذي يحلها الهبوط خارج المطارات الدولية في المملكة ، فإنه يتعين على قائدها أن يحظر فوراً اقرب سلطة محلية ، وإن يقدم سجل رحلات الطائره أو الاقرار العام أو أي مستند آخر عند طلبه ، وفي هذه الحالة يحظر اقلاع الطائره أو نقل حمولتها أو مغادرة ركابها للمكان الذي هبطت فيه قبل الحصول على تصريح من سلطات الطيران المدني واتخاذ الإجراءات المقرره .

##### مادة (٨٢)

تنشأ حقوق ارتفاق خاصة تسمى حقوق ارتفاق جوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية وحسن عمل أجهزتها : -

- أ • يمنع إقامة وإزالة أي مبان أو منشآت أو أغراس أو أية عوائق مهما كان نوعها وذلك في المناطق المجاورة للمطارات ومنشآت الأجهزة الملاحية .
- ب • يمدد أو تثبت الأسلاك إيا كان نوعها .
- ج • بوضع علامات للإرشاد عن العوائق التي تشكل خطراً على سلامة الملاحة الجوية .

##### مادة (٨٣)

تحدد سلطات الطيران المدني نطاق ومدى حقوق الارتفاق الجوية والمناطق التي تفرض فيها وفقاً لما تقرره على ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية وأحدى الصحف المحلية على أن تقوم السلطات بصرف تعويض عادل مقابل فرض حقوق الارتفاق الجوية للمتضررين .

##### مادة (٨٤)

لا يجوز تشييد أي بناء أو إقامة أية عوائق في المناطق المشمولة بحقوق الارتفاق الجوية ، أو إجراء أي تغيير في طبيعة أو وجهة استعمال الأراضي الخاضعة للارتفاق إلا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وحسب الشروط المقررة .

##### مادة (٨٥)

- أ • لا يجوز إنشاء أي منارة ضوئية أو لاسلكية إلا بعد موافقة سلطات الطيران المدني .
- ب • لسلطات الطيران المدني إزالة أو تعديل جهاز ضوئي قد يحدث التباس مع الأجهزة الضوئية المساعدة للملاحة الجوية . كما لها فرض القيود اللازمة على المنشآت التي يتصاعد منها دخان أو أي مادة من شأنها أن تؤثر على الرؤية في جوار المطارات أو على تأمين سلامة الملاحة الجوية .
- ج • على كل من يملك أو يستعمل تجهيزات كهربائية أو منشآت معدنية ثابتة أو متحركة ، من شأنها أن تحدث تداخلاً يعرقل عمل الأجهزة اللاسلكية أو الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية ، أن يتقيد بالتدابير التي تعينها له سلطات الطيران المدني لإزالة هذا التداخل .

##### مادة (٨٦)

- أ • تحدد سلطات الطيران المدني الرسوم المستحقة مقابل استعمال المطارات المعدة للاستعمال العام ، أو اشغال جزء منها وكذلك مقابل تسهيلات الملاحة الجوية وأي خدمات أخرى تقدمها سلطات الطيران المدني ، بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .
- ب • تحدد الأنظمة المشار إليها في الفقرة « أ » من هذه المادة حالات الإعفاء والتخفيض من الرسوم المقررة .



الفصل السابع  
طاقم الطائرة والاجازات

مادة (٨٧)

يشترط فيمن يعمل عضواً في هيئة قيادة أى طائرة مسجلة في المملكة ان يكون حائزاً على اجازة سارية المفعول تخوله الحق في القيام بواجباته صادرة عن سلطات الطيران المدني او معتمدة منها .

مادة (٨٨)

يشترط فيمن يعمل عضواً في هيئة قيادة أى طائرة تعمل في اقليم المملكة والقضاء الجوى الذي يملوه ان يكون حائزاً على اجازة سارية المفعول طبقاً للقوانين والقواعد والانظمة المعمول بها لدى دوله التسجيل :

مادة (٨٩)

أ . تقوم سلطات الطيران المدني بأصدار اجازات الطيران والاجازات الفنية الاخرى المتعلقة بجميع اعمال خدمات الطيران المدني ولما ان تضع شروط اصدارها او اعتمادها او تجديدها على الانتقال هذه الشروط بأى حال عن المستوى المقرر دولياً .

ب . لسلطات الطيران المدني سحب او ابقاء الاجازات المذكورة في الفقرة السابقة بعد ان تتأكد من ان طالب الاجازة مؤهل من حيث الخبرة والمهارة والسن والمستوى الصحي لاداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها . ولما ان تقوم بتحقيقاً لذلك ، باجراء الاختبارات النظرية والعملية التي تقررهما في هذا الشأن .

ج . لسلطات الطيران المدني الحق في عدم اصدار او تجديد او تمديد مفعول أى اجازة كما لما الحق في سحبها او ايقافها بعد اصدارها وذلك اذا ما تبين لما ان طالب هذه الاجازة او حائزها دون المستوى المطلوب ، او اذا خالف أى من احكام هذا القانون .

د . لايجوز لحائز أى اجازة ان يستمر في اداء الاعمال التي تخوله حق القيام بها اذا ما علم او توفر لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن حالته الصحية لا تجعله صالحاً للقيام بهلما الاعمال سواء بصفة مؤقتة او دائمة .

هـ . تعتبر اجازة الطيران موقوفة اذماً أصاب حائزها .

١ . جرح يعوقه عن اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها ، او .

٢ . مرض يمنعه من اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها لمدة عشرين يوماً فأكثر .

وعلى حائز الاجازة او المستثمر في مثل هذه الاحوال ان يخضع سلطات الطيران المدني كتابة بذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الكشف الطبي المقرر للاجازة التي يحملها .

مادة (٩٠)

يجوز لغير حائز الاجازة المطلوبة ان يعمل كطيار في طائرة مسجلة في المملكة لتلقي التدريب ، او اتمام اختبار لغرض الحصول على اجازة طيران او تجديدها او تمديد مفعولها ، بشرط ان يكون قائد الطائرة حائزاً للاجازة المطلوبة وان لا يوجد بالطائرة اثناء ذلك الا :

أ . شخص يعمل كأحد أعضاء هيئة قيادة الطائرة ، او

ب . مراقب او مفتح او ممتحن او أى شخص اخر تعتمد سلطات الطيران المدني .

يعني اصطلاحاً « الاجازة المطلوبة » الواردة في هذه المادة الاجازات والمؤهلات التي تخول حائزها الحق في اداء الاعمال التي يسبقها بها على هذه الطائرة في هذه الرحلة .

مادة (٩١)

أ . تصدر سلطات الطيران المدني اجازات صيانة هياكل الطائرات ومحركاتها ووحداتها واجهزتها الاسلكية او اي جزء منها .

ب . على المتقدم للحصول على اي من هذه الاجازات ان يثبت لهذه السلطات حصوله على المؤهلات الدراسية والعلمية المقررة وتوافر المعرفة والخبرة اللازمين كما ان عليه ان يجتاز الامتحانات والاختبارات التي تقررهما السلطات المذكورة .

ج . تحدد سلطات الطيران المدني الحقوق التي منحها كل اجازة لحائزها وتضمن الاجازات المشار اليها صلاحيات حائز الاجازة بالنسبة لاصدار وثائق الصيانة المختلفة مع تعيين طرازات الطائرات والاجهزة والمعدات المتعلقة بها تلك الصلاحيات .

د . تحدد سلطات الطيران المدني شروط اصدار وتجديد وتمديد سريان مفعول الاجازات المشار اليها .

هـ . لسلطات الطيران المدني ان تعتمد اي اجازة صيانة طائرات ومحركاتها ووحدات واجهزتها لاسلكية صادرة عن دول اخرى ويجوز هذا الاعتماد مقيداً بشروط تقررهما هذه السلطات .

مادة (٩٢)

على كل عضو في هيئة قيادة طائرة مسجلة في المملكة وكل شخص يقوم بالطيران لغرض التأهيل سواء لتعليم الطيران او اتمام اختباره او لاستصدار احدى اجازاته او تجديدها ان يحتفظ بسجل طيران شخصي ويجب ان يتم اعتماد السجل وما يدون فيه من بيانات من سلطات الطيران المدني كما ويجب ان يحتفظ به لفترة لا تقل عن ستين بعد تاريخ اخر تدوين به .

مادة (٩٣)

أ . لسلطات الطيران المدني ان تقرر بالنسبة لجميع او بعض الرحلات اضافة عضو او اكثر في هيئة القيادة علاوة على التشكيل المقرر في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

ب . لا يجوز لأي عضو من أعضاء هيئة قيادة الطائرة ان يقوم في نفس الرحلة بواجبات عضوين او اكثر من أعضاء هيئة القيادة .

ج . لسلطات الطيران المدني ان تقرر وجود مضيفين جويين بالطائرة يحدد عددهم بتعليمات تصدرها هذه السلطات وذلك للقيام بأعمال متعلقة بسلامة وخدمة الركاب .

مادة (٩٤)

على المستثمر ان يضع برنامج تدريب اولية ودورية لأعضاء طاقم طائرته وللمرحلين الجويين بما يضمن قيام كل منهم بواجباته على الوجه الصحيح ويجب ان تعتمد هذه البرامج من سلطات الطيران المدني .

مادة (٩٥)

تضع سلطات الطيران المدني الانظمة والتعليمات التي تحدد فيها اوقات الطيران وفترات الراحة لأعضاء طاقم الطائرة .

مادة (٩٦)

على المستثمر ان يحتفظ لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة بسجل كامل ودقيق موضحاً فيه اوقات الطيران وفترات العمل وفقاً للانظمة والتعليمات التي تضعها سلطات الطيران المدني ، على ان يتم الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد انتهاء فترة عمل الطيران لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة .

هكذا من الأشغال

## مادة (٩٧)

لا يجوز لأي شخص أن يدرب شخصاً آخر على الطيران لغرض اعداده للحصول على اجازة طيران أو إحدى مؤهلاته ، ما لم يكن القائم بالتدريب حاصلًا على اجازة سارية المفعول صادرة أو معتمدة من سلطات الطيران المدني تخوله العمل كقائد للطائرة لأغراض التدريب والأحوال التي يقوم بالتدريب فيها.

## مادة (٩٨)

أ • لا يجوز لأي معهد أو ناد أو أي جهة أخرى مزاولة لتعليم الطيران أو التدريب على فنونه أو ممارسة أي نشاط جوي آخر إلا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وبحق لهذه السلطات سحب هذا الترخيص في حالة مخالفة شروطه أو مخالفة القوانين والأنظمة المعمول بها .  
ب • تصدر سلطات الطيران المدني التنظيمات والقواعد المتعلقة بكيفية مزاوله معاهد ونوادي الطيران لأنشطتها .

## القسم الثالث

## النقل الجوي

## الفصل الأول

## القوانين والأنظمة الواجبة التطبيق ومجال تطبيقها

## مادة (٩٩)

على مستثمر أي طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري أن يراعى في تشغيلها ما يلي .  
أ • بالنسبة للتشغيل في إقليم المملكة والنضاء الذي يعلوه . تطبيق القوانين والأنظمة الوطنية بالإضافة إلى أحكام اتفاقية شيكاغو وملاحقها المعمول بها في المملكة .  
ب • بالنسبة للتشغيل فوق أعالي البحار ، تطبيق أحكام اتفاقية شيكاغو وملاحقها إلا إذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلاً وإحكاماً فتكون أولى بالتطبيق .  
ج • بالنسبة للتشغيل في إقليم دولة أجنبية والنضاء الجوي الذي يعلوه تطبيق قوانين وأنظمة الحركة الجوية المعمول بها في تلك الدولة إلا إذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلاً وإحكاماً فتكون الأولى بالتطبيق إذا كانت لا تتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها في تلك الدولة .

## مادة (١٠٠)

تطبق أحكام هذا الباب في الأحوال التالية :

- أ • عمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والدولي ، المنتظم وغير المنتظم التي يقوم بها مستثمر طائرة مسجلة في المملكة بناء على ترخيص من سلطات الطيران المدني يخوله حق القيام بمثل هذه العمليات .  
ب • أي شخص يستخدمه مستثمر يقوم بأي من عمليات النقل الجوي التجاري المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .  
ج • أي شخص على متن طائرته تعمل في أي من العمليات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

## مادة (١٠١)

لسلطات الطيران المدني حق الدخول في أي وقت إلى أي مكان يتبع المستثمر للتفتيش ومراقبة تنفيذ مواصفات التشغيل والقوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية والدولية المعمول بها في المملكة ، ويكون لهذه السلطات الحق في إيقاف أي رحلة أو أي خط جوي إذا ما رأت أن مستوى تشغيله دون المستوى المقرر .

## الفصل الثاني

## مواصفات التشغيل والرحلات التمهيدية

## مادة (١٠٢)

- أ • لا يجوز للمستثمر أن يبدأ تشغيل طائرته إلا بعد الحصول على مواصفات تشغيل معتمدة من سلطات الطيران المدني وتحتوي هذه المواصفات على البنود التالية : -  
١ • الخطوط الجوية المصرح بها والطائرات المستخدمة في كل منها .  
٢ • المطارات الأصلية والبديلة المصرح بها .  
٣ • الطريق الواجب اتباعه لكل خط جوي مصرح له .  
٤ • الحد الأدنى من كمية الوقود اللازم لكل رحلة .  
٥ • الحد الأقصى من الوزن المصرح به للطائرة عند الإقلاع والهبوط في كل من المطارات المستعملة .  
٦ • الحد الأدنى للأجهزة اللاسلكية والملاحية الواجب تجهيز الطائرة بها .  
٧ • الحدود الدنيا للطقس لكل من المطارات المستعملة .  
٨ • تشكيل هيئة قيادة كل طراز من الطائرات المستعملة لكل رحلة من رحلات الخطوط الجوية المصرح بها .  
٩ • نظام ترحيل الطائرة ومتابعتها أثناء الرحلة .  
١٠ • أي مواصفات أو تعليمات تقرر سلطات الطيران المدني إضافتها لضمان تأمين سلامة التشغيل وانتظامه .  
ب • تكون هذه المواصفات جزءاً من الترخيص الممنوح للمستثمر وتكون واجبة التطبيق .

## مادة (١٠٣)

- أ • يقوم المستثمر بأعداد مواصفات التشغيل بالنسبة لعملياته ويتقدم بها إلى سلطات الطيران المدني .  
ب • تقوم سلطات الطيران المدني بمراجعة هذه المواصفات للتأكد من تحقيقها لمستويات السلامة والانتظام والكفاءة المقررة ، وتعتمد بناء على ذلك هذه المواصفات .  
ج • يجوز تعديل مواصفات التشغيل بناء على طلب المستثمر أو إذا ما رأت سلطات الطيران المدني ضرورة ذلك ضماناً لتحقيق المستوى المطلوب لسلامة التشغيل وانتظامه .

## مادة (١٠٤)

على المستثمر أن يوفر نسخاً كافية من مواصفات التشغيل المعتمدة لعملياته ، طبقاً لآخر تعديلاته في كل من مكاتب عملياته الرئيسية وأن يحيط موظفيه المختصين علماً بها ، ويخل في أدلته محتويات هذه المواصفات .

## مادة (١٠٥)

لا يجوز مخالفة مواصفات التشغيل المعتمدة إلا في الحالات الاضطرارية وفي مثل هذه الحالات يكون على مستثمر الطائرة وقائلاً تقديم تقرير بذلك إلى سلطات الطيران المدني في أقرب فرصة ممكنة .

هكذا من الأشهر



## مادة (١٠٦)

- أ • لا يجوز للمستثمر تشغيل خط جوي جديد أو تمديد خط قائم قبل اجراء رحلة أو رحلات تمهيديه ، يؤكد بها لسلطات الطيران المدني كفاءة التشغيل وسلامتها طبقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ، ولهذه السلطات اذا ما اقتنعت بتوفر الشروط المطلوبة ان تصدر الترخيص اللازم .
- ب • لا يجوز للمستثمر ان يحمل على متن طائرة اشخاص اثناء الرحلات التمهيدية بخلاف الاشخاص اللازمين لتشغيلها ، ومن تعتمدهم سلطات الطيران المدني ، ويجوز له حمل بريد او بضائع اثناء هذه الرحلات
- ج • لسلطات الطيران المدني ان تعفي المستثمر من القيام بأي رحلة تمهيدية ، اذا كان لديها من المعلومات والاسباب ما يؤكد لها عدم الحاجة اليها ، وفي هذه الحالة ، تتم الرحلة او الرحلات الاولى طبقاً لاي شروط قد تضعها هذه السلطات بالنسبة لهذه الرحلات .

## الفصل الثالث

## ادلة التشغيل

## مادة (١٠٧)

- أ • على المستثمر ان يصدر دليلاً للعمليات ليستعمله ويسترشد به الطيارون وموظفو العمليات ، ويحدد به واجباتهم ومسؤولياتهم يساعدتهم على القيام بأعمالهم بما يضمن سلامة التشغيل . ويجب ان يصدر هذا الدليل بصورة يسهل الرجوع اليه وتعديله وتؤرخ كل صفحة من صفحاته بتاريخ اصدارها . ولا يجوز ان يشتمل الدليل على اي معلومات او تعليمات تتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه او مع الانظمة الدولية المعمول بها . في المملكة او التي تصدرها سلطات الطيران المدني والتي تشملها مواصفات التشغيل الخاصة بعمليات المستثمر .
- ب • يجوز ان يصدر دليل العمليات في جزئين منفصلين او اكثر حسبما يراه المستثمر مناسباً لتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات بين موظفيه .

## مادة (١٠٨)

- يجب ان يحتوي دليل العمليات على ما يلي : -
- أ • تعليمات تحدد مسؤولية موظفي العمليات المتعلقة بسير عمليات الطيران .
- ب • تشكيل هيئة قيادة الطائرة لكل مرحلة على كافة الخطوط الجوية المسيرة بما فيها تعيين ترتيب تسلسل القيادة .
- ج • قواعد واجراءات ترحيل الطائرات ومتابعة الرحلات ومراقبة تقدمها .
- د • حدود الحمولة المصرح بها للاقلاع او الهبوط او اثناء الطيران .
- هـ • اجراءات الطوارئ اثناء الطيران ومسؤولية كل عضو من طاقم الطائرة .
- و • الارتفاعات الدنيا للطيران على كل خط جوي يجري تسييره وكذلك طريقة تحديد هذه الارتفاعات بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .
- ز • الحدود الدنيا للطقس لكل مطار على الخطوط الجوية التي يجري تسييرها والتي يحتمل ان تستخدم كبديل اصلي او بديل او في حالة الطوارئ وكذلك طريقة تحديد الحدود الدنيا للطقس بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .

- ح • الاحوال التي يجب فيها الاتصال اللاسلكي .
- ط • قائمة بالاجهزة اللاسلكية التي يجب تجهيز الطائرة بها .
- ي • تعليمات محددة حول طريقة حساب كميات الوقود والزيوت التي يجب حملها بالنسبة لكل خط جوي مع الاخذ بعين الاعتبار جميع الظروف التشغيل بما فيها احتمال توقف محرك او اكثر اثناء الطيق .
- ك • دليل طريق لكل خط جوي يجري تسييره يتضمن معلومات مفصلة تتعلق بتسهيلات الاتصالات والمساعدات الملاحية والمطارات والاجراءات الواجب اتباعها اثناء الطيران ، واي معلومات اخرى يراها المستثمر ضرورية لحسن سير العمليات الجوية .
- ل • الشروط التي تقتضي استخدام الاكسجين في الطائرة .
- م • الاجراءات الواجب اتباعها في حالة مشاهدة قائد الطائرة لحادث .
- ن • برامج تدريب اعضاء الطائرة شاملة مختلف اعمالهم على الارض وفي الجو وفي احوال الطوارئ .
- س • اوقات العمل وفترات الطيران والراحة لطاقم الطائرة .
- ع • اجراءات تزويد الطائرة بالوقود ، وحمايتها من الحريق ومراقبة حماية الركاب اثناء ذلك .

## مادة (١٠٩)

- على المستثمر ان يوزع نسخاً من دليل عملياته وتعديلاته ، او بعض اجزائه وفقاً لمقتضيات العمل ، على الجهات التالية : -
- أ • مكاتب عملياته الرئيسية .
- ب • اقسام الترحيل والصيانة والتحميل وتزويد الطائرة بالوقود .
- ج • اعضاء هيئة القيادة .
- د • سلطات الطيران المدني .

## مادة (١١٠)

على المستثمر ان يصدر دليلاً لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها يحتوي على المعلومات التي تلزم الطيارين والمهندسين الجويين للقيام بواجباتهم على هذا الطراز على مستوى السلامة المطلوب سواء في الظروف العادية او الطارئة ويجب ان يتضمن هذا الدليل معلومات عن الطائرة ومحركاتها واجهزتها ومعداتها وطرق تشغيلها وادائها والحدود المقررة في هذا الشأن .

## مادة (١١١)

على المستثمر ان يرسل الى سلطات الطيران المدني نسخاً من دليل عملياته ودليل الطائرة لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها واية تعديلات خاصة بأي من هذه الادلة ، وذلك قبل التاريخ المحدد لسريان مفعولها بما لا يقل عن خمسة عشر يوماً . وبحلول هذا التاريخ تعتبر هذه الادلة او تعديلاتها معتمدة ويسري مفعولها ، ما لم تعترض سلطات الطيران المدني على اي من محتوياتها ضماناً لسلامة الطائرة ، الاشخاص ، الاموال التي تحملها لسلامة وكفاءة وانتظام الملاحة الجوية ، وفي حالة وجود مثل هذا الاعتراض يقسم المستثمر بأدخال اية تعديلات او اضافات لمعالجة اسباب الاعتراض .

هكذا من العمل

### الفصل الرابع النقل الجوي التجاري والاعمال الجوية

#### مادة (١١٢)

تقوم سلطات الطيران المدني بسم سياسة النقل الجوي التجاري في المملكة والاشراف عليه، بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد القومي وتقوم هذه السلطات في سبيل ذلك بما يلي :-

أ - مفاوضة الدول الاجنبية لعقد اتفاقات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم واي اتفاقات اخرى لما صلة بالنقل الجوي الدولي والاعمال الجوية .

ب - تمثيل المملكة تجاه المنظمات الدولية والعربية التي تعني بشؤون الطيران المدني والنقل الجوي .

ج - الاشتراك والاشراف على المباحثات التي تجري بين مؤسسات النقل الجوي الوطنية والمؤسسات الاجنبية لعقد اتفاقيات او اجراء ترتيبات تتعلق بالاستثمار المشترك او اي عمليات تجارية او فنية : وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي تحددها هذه السلطات .

د - الاشراف على نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية واصدار تراخيص التشغيل اللازمة لها ، والموافقة على انشاء او تعديل او الغاء اي خط من خطوطها الجوية او تعديل عدد الرحلات وذلك طبقاً للقواعد التي تصدرها سلطات الطيران المدني في هذا الشأن .

هـ - الاشراف على نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الاجنبية في المملكة واصدار تراخيص التشغيل والتصاريع اللازمة لها . ومراقبة ممارسة هذه المؤسسات لحقوق النقل الجوي الممنوحة لها . ولها في سبيل ذلك التفتيش على مكاتب هذه المؤسسات والاطلاع على المستندات والوثائق اللازمة .

و - التصريح لمؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية بتسيير رحلات غير منتظمة من وإلى اقليم المملكة

ز - الموافقة على اعتماد اجور النقل الجوي الداخلي والدولي المنتظم وغير المنتظم ومراقبة تطبيقها .

ح - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية الالتزام بما تصدره سلطات الطيران المدني من تعليمات وتنظيمات وادام حكومية متعلقة بما يلي :

١ - اجور واسعار النقل الجوي سواء بتخفيضها او بزيادتها .

٢ - الشروط الاخرى المرتبطة بهذا الامر ونوعية التشغيل .

٣ - بطاقات السفر المجانية او المخفضة .

ط - وقف او تغيير نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية والاجنبية اذا خالفت اي منها الشروط الواردة في تراخيص التشغيل او التصاريح الممنوحة لها او احكام الاتفاقيات الثنائية او الجماعية المبرمة مع الدول الاجنبية او اي من احكام هذا القانون .

مادة (١١٣) - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية مراعاة تنفيذ السياسة التي ترسمها سلطات الطيران المدني لتنشيط وتطوير النقل الجوي التجاري في المملكة .

مادة (١١٤) - لا يجوز لأي جهة في المملكة عقد اتفاقيات او اجراء ترتيبات او اتخاذ اجراءات تتعلق بتبادل او منح حقوق النقل الجوي التجارية مع اي جهة اجنبية الا عن طريق سلطات الطيران المدني .

#### مادة (١١٥)

أ - مع مراعاة ما تقتضي به احكام اتفاقية شيكاغو والاتفاقيات الدولية الاخرى المنضمة اليها المملكة لا يجوز القيام بالنقل الجوي التجاري داخل المملكة او خارجها الا بواسطة الدولة نفسها او عن طريق المؤسسات التي تملكها او التي ترخص لها بذلك .

ب - لا يجوز القيام بأي اعمال جوية او اي خدمات ارضية للطيران الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من سلطات الطيران المدني .

ج - لا يجوز فتح اي مكتب لمؤسسات النقل الجوي الاجنبية باقليم المملكة الا استناداً لاتفاقية ثنائية للنقل الجوي او ترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

د - لا يجوز تمثيل اي مؤسسة نقل جوي اجنبية في اقليم المملكة سواء عن طريق الوكالة العامة او غيرها الا استناداً لاتفاقية ثنائية او ترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

هـ - تسجل جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية العاملة او محوزة العاملة في اقليم المملكة لدى وزارة الصناعة والتجارة .

و - تحدد سلطات الطيران المدني شروط منح وسحب التراخيص المشار اليها في البنود السابقة والتعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ز - تضع سلطات الطيران المدني القواعد المتعلقة بعمليات النقل الجوي وتسهيلاته والشروط المتعلقة به .

#### مادة (١١٦)

لا يجوز للطائرات الاجنبية القيام بنقل الركاب او البريد او البضائع بين نقطتين واقعيتين في اقليم المملكة الا انه يجوز لسلطات الطيران المدني التصريح بمثل هذا النقل في الحالات التي يقتضيها الصالح العام .

#### مادة (١١٧)

على مؤسسات النقل الجوي الوطنية ، قبل افتتاح اي خط جوي ترغب في تشغيله ، القيام بدراسة اقتصادية وفنية كاملة لهذا الخط وعرض النتيجة على سلطات الطيران المدني التي لها ان تقرها او تعطلها او ترفضها .

#### مادة (١١٨)

على جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية تزويد سلطات الطيران المدني بجميع ما تتطلبه من معلومات احصائية تتعلق بعملياتها الجوية .

### الفصل الخامس

#### احكام نقل البريد الجوي

مادة (١١٩) - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية مراعاة تنفيذ السياسة التي ترسمها سلطات الطيران المدني لتنشيط وتطوير النقل الجوي التجاري في المملكة .

أ - تشرف سلطات البريد المختصة على نقل البريد الجوي وذلك مع مراعاة احكام اتفاقيات النقل الجوي الثنائية والتراخيص الصادرة بذلك .

ب - تطبق القواعد الملزمة بها في البريد السطحي على نقل البريد الجوي ما لم يتفق على خلاف ذلك .

ج - تراعى احكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبريد الجوي المنضمة اليها المملكة .

هكذا من الأشهر



## مادة (١٢٠)

على الناقل الجوي ان يقوم بنقل البريد المخصص له من قبل سلطات البريد ، وفقاً لقواعد البريد والنقل المقررة في هذا الشأن على ان تأخذ الترتيب التالي : -

- أ . المسافرون بالإضافة الى امتعتهم .
- ب . البريد .
- ج . الامتعة غير المرافقة .
- د . البضائع .

## مادة (١٢١)

أ . يجوز تفتيش البريد الجوي او الطرود المرسلة عن طريق الجو اذا ما قام شك في احتواء اي منها على مواد تهدد سلامة الطائرة اثناء الرحلة .

ب . لا يجوز نقل اي بريد جوي او طرود مرسلة عن طريق الجو مالم يكن قد تم استلامها . وفقاً للاجراءات البريدية المقررة .

## الفصل السادس

## احكام نقل الركاب والبضائع

## مادة (١٢٢)

أ . تطبق احكام ( اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي ) الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ والاتفاقيات الاخرى المعدلة والمكملة لها ، والتي انضمت اليها المملكة وذلك فيما يتعلق بنقل الاشخاص والامتعة والبضائع بطريق الجو .

ب . تطبق احكام الفقرة (أ) فيما يتعلق بالنقل الداخلي الا اذا نص على خلاف ذلك .

## مادة (١٢٣)

لا يكون الناقل مسؤولاً تجاه الشاحنين والمرسل اليهم عن القاء البضائع المشحونة اثناء الطيران ، لاسباب تتعلق بسلامة الطائرة شريطة ان يكون الناقل وتابعه قد اتخذوا جميع التدابير اللازمة لتفادي الضرر او كان اتخاذها مستحيلاً عليهم .

## مادة (١٢٤)

لا يكون الناقل مسؤولاً اذا اضطر قائد الطائرة لانزال اي راكب يخل بالنظام فيها او يمكن ان يشكل خطراً على سلامة الطائرة او ركبائها .

## مادة (١٢٥)

على الناقل الوطني او الاجنبي التحقق من استيفاء الركاب للمستندات والوثائق اللازمة لدخولهم الى المملكة او خروجهم منها الى المطار المقصود والا فانه يتحمل ما قد ينجم عن تقصيره .

### الفصل السابع

#### الاضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الارض

## مادة (١٢٦)

لكل من اصاب بضرر على سطح الارض الحق في التعويض اذا ثبت ان الضرر قد نشأ عن طائرة في حالة طيران ، وتعتبر الطائرة في حالة طيران منذ اللحظة التي يبدأ فيها استخدام القوة المحركة بغرض الاقلاع الفعلي حتى اللحظة التي يتم فيها الهبوط .

اما فيما يتعلق بالمركبات الاخف من الهواء ، فان حالة الطيران تبدأ منذ لحظة انفصالها عن الارض حتى لحظة تثبيتها عليها .

## مادة (١٢٧)

مستثمر الطائرة مسؤول عن التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة ويعتبر المالك او المستأجر المسجلة باسمه الطائرة مستثمراً لها .

## مادة (١٢٨)

مستثمر الطائرة مسؤول بالتضامن بالتعويض عن اي ضرر مع من استعمالها بغير رضاه مالم يثبت انه اتخذ الحيلة والحذر اللازمين .

## مادة (١٢٩)

١ - لا يلتزم الشخص الذي يعتبر مسؤولاً وفقاً لاحكام هذا الفصل بالتعويض :

أ . اذا نتج الضرر مباشرة عن نزاع مسلح او اضطرابات داخلية ، او من جراء منع هذا الشخص من استعمال الطائرة بأمر من السلطات العامة .

ب . اذا ثبت ان الضرر ناجم عن خطأ او اهمال او امتناع ارتكبه المتضرر او اي من تابعيه او وكلائه

٢ . لا يجوز الاعفاء او التخفيف من المسؤولية عن خطأ ارتكبه اي من تابعيه او وكلاء المتضرر ، اذا أثبت هذا الاخير انهم كانوا يعملون خارج حدود صلاحيتهم .

## مادة (١٣٠)

اذا نشأ ضرر للغير على سطح الارض يستحق عنه التعويض ، من جراء تصادم طائرتين او اكثر في حالة طيران او بسبب اعاقه احداهما سير الاخرى ، او اذا نشأ مثل هذا الضرر من طائرتين او اكثر معاً ، فتعتبر كل طائرة متسببة في وقوع الضرر ، ويكون مستثمر كل منهما مسؤولاً بالتضامن عن التعويض وفقاً لاحكام هذا الفصل .

## مادة (١٣١)

أ . يحدد الحد الاقصى للتعويض عن الاضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الارض في اقليم المملكة على ضوء الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن والتي تكون المملكة طرفاً فيها .

ب . تكون مسؤولية المستثمر عن التعويض وفقاً لاحكام هذا الفصل غير محدودة اذا ثبت ان الضرر قد نجم عن فعل او امتناع من قبل المستثمر او تابعيه او وكلائه يحتمل معه وقوع الضرر ويشترط في حال وقوع الفعل او الامتناع من قبل التابعين او الوكلاء ان يثبت انهم كانوا يمارسون وظائفهم في حدود اختصاصهم

ج . اذا استولى شخص على طائرة بطريقة غير مشروعة واستعملها دون رضاه من له حق استعمالها كانت مسؤوليته عن التعويض غير محدودة .

هكذا من المأهول

## مادة (١٣٢)

إذا تعدد المسؤولون عن الضرر وفقا لاحكام هذا الفصل فليس للمتضررين الحق في تعويض يزيد عن التعويض الذي يجوز الحكم به على مسؤول واحد .

## مادة (١٣٣)

أ . إذا تجاوز مبلغ التعويضات الحد الأقصى للتعويض المقرر في المادة (١٣١) فقرة ١ ، تعلق القواعد الآتية ، وذلك مع مراعاة أن المسؤولية عن الوفاة أو الإصابات لا يجوز أن تتجاوز الحدود المعنية لما عن كل شخص توفي أو أصيب : -

- ١ . إذا تعلق التعويضات بخالات وفاة أو إصابات بدنية وحدها ، أو تعلقت بحالات اضرار بأموال وحدها تخفض هذه التعويضات تخفيضا يتناسب مع المبالغ المخصصة لكل منها .
- ٢ . إذا تعلق التعويضات بحالات وفاة وإصابات بدنية وأضرار بأموال معا في وقت واحد ، يخصص نصف المبلغ الاجمالي المعدل للتوزيع لتعويض حالي الوفاة والإصابات البدنية على أن يكون لذلك الأفضلية إذا تبين عدم كفايته يوزع توزيعا نسبيا بين هاتين الحالتين .
- ب . أما النصف الآخر فيوزع باقي المبلغ الاجمالي المعدل للتوزيع توزيعا نسبيا بين حالات الاضرار التي إصابات الاموال على أنه إذا ما تبقى منه شيئا اضيف الى النصف الاول المخصص لتعويض حالي الوفاة والإصابات البدنية .

## مادة (١٣٤)

تقام دعاوى التعويض عن الاضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الارض في المملكة . امام محكمة مكان وقوع الحادث ، او مكان اقامة المدعى عليه او المركز الرئيسي لاجماله .

## مادة (١٣٥)

تسقط دعاوى التعويض عن الاضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الارض بالتقضاء سنتين من تاريخ وقوع الحادث وفي حالات انقطاع التقادم ، لا تقبل هذه الدعاوى بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث .

## الفصل الثامن

## الضمانات اللازمة لتنظيم المسؤوليات المتعلقة باستثمار الطائرات

## مادة (١٣٦)

أ . مع مراعاة الاحكام المقررة في هذا الفصل على كل مستثمر لطائرة تعمل في إقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يملوه ان يؤمن لتغطية مسؤوليته عن الاضرار التي تصيب الركاب والامعة والبضائع التي تكون على متن الطائرة والاختصاص والاموال على سطح الارض على ان يشمل التأمين جميع مستخدمي الممتلكات للطيران .

ب . يجرى التأمين المنصوص عليه في هذه المادة لدى مؤمن مرخص له بمزاولة اعمال التأمين بمقتضى قوانين الدولة المسجلة فيها الطائرة .

## مادة (١٣٧)

يجوز الاستعاضة عن التأمين المنصوص عليه في المادة (١٣٦) بأحد الضمانات التالية :

- أ . ايداع تأمين تقدي في خزينة الدولة المسجلة فيها الطائرة او مصرف مرخص له بذلك منها .
- ب . تقديم كفالة من بنك مرخص له بذلك من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط ان تتحقق هذه الدولة من ملاءمته وقدرته على الوفاء بالتزاماته .
- ج . تقديم كفالة من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط ان تتعهد هذه الدولة بعدم الدفع بآية حصانة قضائية عند التراجع حول تلك الكفالة .
- د . وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة يجب ان تكون الضمانات السابقة في الحدود التي تقررها سلطات الطيران المدني في ضوء الاتفاقيات الدولية .

## مادة (١٣٨)

على كل طائرة تعمل في إقليم المملكة او القضاء الجوي الذي يملوه ، حمل شهادة صادرة من المؤمن تثبت اجراء التأمين وفقا لاحكام المقررة في هذا الفصل ، وكذلك شهادة تثبت ملاءمته صادرة عن السلطة المختصة في الدولة المسجلة فيها الطائرة او في الدولة التي يكون فيها محل اقامة المؤمن والمركز الرئيسي لأعماله ويمكن الاستعاضة عن حمل الشهادات المشار اليها على متن الطائرة بإيداع صور معتمدة منها لدى سلطات الطيران المدني .

## القسم الرابع

## حوادث الطائرات

## الفصل الاول

## واجبات السلطات المحلية وصلاحيات سلطات الطيران المدني

## مادة (١٣٩)

على السلطات المحلية عند وقوع حادث بطائرة في منطقة اختصاصها ان تحظر سلطات الطيران المدني به فوراً وتمنع اقلاعها وتحافظ عليها وعلى اجزائها وجميع موجوداتها او حطابها حتى وصول مندوبي تلك السلطات وصدر تعليماتهم في هذا الشأن .

## مادة (١٤٠)

تقوم سلطات الطيران المدني بالتحقيق الفني في الحوادث التي تقع للطائرات المدنية في إقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يملوه ، وفي الحوادث التي تقع للطائرات المدنية المسجلة في المملكة في اعالي البحار ، وعليها في سبيل ذلك : -

- أ . وضع نظام التحقيق وتشكيل لجانه والقواعد الواجب اتباعها لاجراء التحقيق في هذه الحوادث واصدار القرارات بشأنها وطريقة التبليغ عنها وكيفية ازالة اثارها ووضع القواعد الاخرى التي يجب على الجهات المختصة والطيارين وغيرهم اتباعها عند وقوع مثل هذه الحوادث .
- ب . تقديم تقرير عن الحادث والظروف المتعلقة بكل حادث وبيان الاسباب ونشر نتيجة التحقيق للصورة والصيغة اللتين تتفقان والصالح العام .
- ج . وضع التوجيهات اللازمة لمنع تكرار وقوع الحوادث لتأمين سلامة الطيران مستقبلا .



## مادة (١٤١)

تتولى سلطات الطيران المدني تشكيل لجان التحقيق في حوادث الطائرات على الا يقل عدد اعضاء لجنة التحقيق عن ثلاثة ويجوز لها بناء على طلب اللجنة ، الاستماعة لذوي الخبرة الخاصة سواء . كانوا من داخل البلاد او خارجها للاشتراك بالتحقيق بصفة استشارية ، وتحمل هذه السلطات بدل انتقاهم ومكافآتهم .

## مادة (١٤٢)

لاعضاء لجان التحقيق في حوادث الطائرات الحق في دخول مكان الحادث والاماكن الاخرى التي تقيد التحقيق وتفتيشها واجراء المعاينات ، والاطلاع على المستندات والسجلات والمراجع والرسومات والاوراق والتحفظ على ما يهم التحقيق منها ، واستدعاء الاشخاص واستجواب الشهود وتكليفهم بتقديم ما لديهم من معلومات واوراق او اشياء تراها اللجنة ضرورية لاثبات الحقيقة واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الطائرة او حطامها وحمولتها واجزائها ونقلها كلها او بعضها لاجراء الاختبارات اللازمة عليها .

## مادة (١٤٣)

يسمح لممثل عن كل من الدولة الصانعة والدولة المسجلة فيها الطائرة موضوع الحادث بحضور التحقيق بصفة مراقب وله ان يستعين بمن يشاء من المستشارين الفنيين .

## مادة (١٤٤)

على سلطات الامن والبلديات الادارية كل في اختصاصه تسهيل اعمال لجان التحقيق وتزويدها بجميع الاوراق الرسمية المتعلقة بالحادث وتنفيذ ما يصدر عن لجان التحقيق من تعليمات تيسر لها اداء اعمالها .

## مادة (١٤٥)

أ . ترفع لجنة التحقيق تقريرها عن الحادث واسبابه والظروف التي احاطت به الى سلطات الطيران المدني ويبلغ التقرير ونتيجته الى الدولة المسجلة فيها الطائرة ويحق لكل من صانعي الطائرة ومالكها ومستثمريها وضامنيها والمضربين من الحادث الحصول على نسخة من التقرير .

ب . يعتبر التقرير النهائي الذي تضعه لجنة التحقيق في حوادث الطائرات من ناحية الوقائع المدونة فيه صحيحا ما لم يثبت عكسه .

## مادة (١٤٦)

لسلطات الطيران المدني اعادة التحقيق في حوادث الطائرات اذا ظهرت ادلة جديدة هامة تؤثر في النتيجة التي وصل اليها التحقيق .

## مادة (١٤٧)

أ . اذا وقع حادث لطائرة عسكرية واخرى مدنية في اقليم المملكة ، تشكل لجنة تحقيق تضم عدداً متساوياً من ممثلي سلطات الطيران المدني وسلطات الطيران العسكري .

ب . تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على حوادث الطائرات المدنية في المناطق والمطارات العسكرية .

### الفصل الثاني البحث والانتقا

## مادة (١٤٨)

يقصد بالبحث والانتقا لغايات هذا القانون ، كل معونة تقدم للطائرة ولو بمجرد الاعلام في حال تعرضها لحادث او يهددها خطر او صعوبات او اي خوف على سلامتها ويشمل ذلك المعونة التي تقدم لمن على متنها

## مادة (١٤٩)

أ . تعدد سلطات الطيران المدني مناطق البحث والانتقا المسؤولة عنها الدولة ، وتعين مراكز لتنسيق اعمال البحث والانتقا فيها بما يتناسب ومتطلبات منظمة الطيران المدني الدولية

ب . تنظم سلطات الطيران المدني . بالاشتراك مع الجهات المختصة وحدات الانتقا في المملكة ، بحيث تكون على استعداد دائم للعمل طبقاً للخطة الموضوع .

ج . تتخذ سلطات الطيران المدني الترتيبات اللازمة للتنسيق والتعاون مع الدول الاخرى وخاصة المجاورة منها وذلك فيما يتعلق بالبحث والانتقا .

## مادة (١٥٠)

لايجوز لأي شخص الامتناع عن تقديم اي معونة للبحث والانتقا تكون في مقدوره ، متى طلبت السلطات المختصة منه ذلك . وكانت طبيعة عمله تمكنه من تقديم مثل هذه المعونة .

## مادة (١٥١)

لايجوز لأي شخص تحريك اي جزء او قطعة من اجزاء الطائرة المذكورة او تشوية اي اثر من آثار الحادث الا اذا كان ذلك ضروريا لاعمال الانتقا ، او بتصريح من سلطات الطيران المدني ، وعلى وحدات البحث والانتقا والحراسة مراقبة تنفيذ ذلك حتى استكمال المعلومات الضرورية للتحقيق في الحادث .

## مادة (١٥٢)

أ . كل معونة بحث وانتقا تقدم من قبل الاشخاص وفقا لاحكام هذا الباب تعطى الحق في استرداد النفقات الناتجة عن عمليات المعونة . وفي التعويض عن الاضرار التي وقعت اثناء تلك العمليات ، او كانت نتيجة مباشرة لها .

ب . لايجوز ان تزيد النفقات والتعويضات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عن قيمة الطائرة قبل وقوع الحادث مباشرة .

## مادة (١٥٣)

أ . كل من انقذ شخصاً او اكثر في اي حادث من حوادث الطيران يستحق مكافأة مالية ضمن الحد الاقصى الذي تقرره سلطات الطيران المدني .

ب . اذا قدمت معونة البحث والانتقا بواسطة عدة طائرات او عدة اشخاص وتجاوز مجموع المكافآت المستحقة الحد الاقصى المقرر في السابق فنخفض المكافآت بنسبة عدد الاشخاص الذين تم انقاذهم

ج . تحدد سلطات الطيران المدني الحد الاقصى للمكافآت المذكورة .

## مادة (١٥٤)

كل من قام بانتقا اي طائرة او اموال على متنها او اشترك في ذلك الانتقا يستحق مكافأة مالية بالاضافة الى نفقات اخرى يستحقها بمقتضى احكام هذا القانون .

وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

أ . النجاح الذي احرزته ذلك الشخص والجهد الذي بذله .

ب . الصعوبات التي تعرض لها والوقت الذي استغرقته المعونة .

ج . على ان لايتجاوز قيمة الطائرة والاموال التي تم انقاذها .

هكذا من المأهول

## مادة (١٥٥)

تدخل ضمن الاموال ، بالمعنى المقصود في هذا الفصل الاشياء التي يجري نقلها وفقاً لنظمة واتفاقيات البريد .

## مادة (١٥٦)

يلتزم مستثمر الطائرة المانه بدفع نفقات معونة البحث والانقاذ والتعويضات والمكافآت المستحقة بمقتضى احكام هذا القانون .

## مادة (١٥٧)

تسمح السلطات المختصة للاشخاص والطائرات التي تقوم بعمليات البحث والانقاذ بدخول اية منطقة محرمة اذا كانت الطائرة في تلك المنطقة ، على ان تجرى هذه العمليات تحت اشراف السلطات المختصة .

## مادة (١٥٨)

تختص محكمة مكان وقوع الحادث بالدعوى الناشئة عن البحث والانقاذ وتختص المحاكم الوطنية في حالة وقوع الحادث في اعالي البحار او في مكان غير خاضع لسيادة اية دولة وذلك في الحالات التالية :  
أ . اذا كانت الطائرة التي تم البحث عنها وانقاذها مسجلة في المملكة .  
ب . اذا كان المدعي من رعايا المملكة .

## مادة (١٥٩)

تسقط الدعوى الناشئة عن البحث والانقاذ بانقضاء سنتين من تاريخ الانتهاء من البحث والانقاذ ، وفي حالة انقطاع التقادم لا تقبل هذه الدعوى بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ الانتهاء من البحث والانقاذ .

## القسم الخامس

## الجرائم والافعال التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني

## الفصل الاول

## الاعتداء على سلامة الطيران المدني ومنشأته

## مادة (١٦٠)

- أ . يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من ارتكب الافعال التالية :
- ١ . القيام بعمل من اعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران ، اذا كان من شأن هذا العمل تعريض سلامة الطائرة للخطر .
  - ٢ . احداث تلف في طائرة في الخدمة مما يعرض سلامتها للخطر
  - ٣ . اتلاف تسهيلات او منشآت الملاحة الجوية او التدخل في تشغيلها ، اذا كان من شأن اى من هذه الافعال تعريض سلامة الطائرة وهي في حالة طيران للخطر .
  - ٤ . القيام بابلاغ معلومات كاذبة تعرض للخطر طائرة وهي في حالة طيران .
- ب . تعتبر اى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جريمة تامة سواء كان الفعل المؤلف لها تاماً او ناقصاً او مشروحاً فيه .

## مادة (١٦١)

- أ . تعتبر الطائرة في حالة طيران في اى وقت منذ اللحظة التي يتم فيها اغلاق جميع ابوابها الخارجية بعد مسمود الركاب حتى اللحظة التي يتم فيها فتح اى من هذه الابواب من اجل مغادرة ركابها ، وفي حالة الهبوط الاضطراري . يستمر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتى تتولى السلطات المختصة مسؤوليتها عن الطائرة وما على منها من اشخاص او اموال .
- ب . تعتبر الطائرة بالخدمة منذ بدء اعداد الطائرة للطيران بواسطة عمال الخدمات الارضية او بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة حتى مضي اربع وعشرين ساعة على اى هبوط للطائرة وعلى اى حال تمتد فترة الخدمة طوال كل المدة التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران على الوجه المحدد في البند السابق من هذه المادة .

## الفصل الثاني

## جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

## مادة (١٦٢)

- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص يقوم وهو على متن طائرة في حالة طيران بفعل من الافعال التالية :
- أ . القيام دون حق مشروع . بالقوة او بالتهديد ، باستعمال القوة او بأي صورة من صور الاكراه ، بالاستيلاء على الطائرة او السيطرة على قيادتها او الشروع في ارتكاب اى من هذه الافعال .
- ب . الاشتراك مع اى شخص ارتكب او شرع في ارتكاب اى من الافعال المشار اليها في الفقرة السابقة .

## مادة (١٦٣)

لاغراض هذا الفصل تعتبر الطائرة في حالة طيران طبقاً للمعنى الموضح في المادة (١٦١) فقرة (أ) .

## الفصل الثالث

## سلطات قائد الطائرة واعضاء طاقمها

## مادة (١٦٤)

يجوز لقائد الطائرة . اذا اعتقد لاسباب معقولة ان شخصاً قد ارتكب او شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم او اى فعل يعتقد انه يعرض سلامة الطائرة للخطر ، ان يتخذ تجاه هذا الشخص التدابير الضرورية والوقائية بما فيها قيد الحرية ويجوز له ان يأمر باقي اعضاء الطاقم او ان يأذن لهم بمعاونة بذلك ، كما يجوز له ان يطلب تلك المعونة من الركاب او ان يأذن لهم بها ، الا انه لا يجوز اجبارهم على ذلك .

## مادة (١٦٥)

- أ . لقائد الطائرة ان يطلب من السلطات المختصة في الدولة التي تهبط الطائرة في اقليمها ازالة الشخص المتهو عنه بالمادة السابقة مع بيان الاسباب المبرره لذلك الاجراء .
- ب . اذا رأى قائد الطائرة تسليم الشخص بسبب خطورة الجريمة فعليه اخطار سلطات الدولة التي تهبط الطائرة في اقليمها بأسرع وقت ممكن مع بيان الاسباب ، وعليه ان يقدم عند الهبوط عناصر الاثبات والمعلومات المتوفرة لديه .

## مادة (١٦٦)

فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة (١٦٤) تنفني مسؤولية قائد الطائرة او اى عضو من اعضاء طاقمها ، او اى راكب من ركابها ، او مالك الطائرة او مستثمرها ، او الشخص الذي يتم تسيير الرحلة لحسابه ، في اى دعوى تنشأ عن المعاملة التي يتعرض لها الشخص الذي اتخذت ضده هذه الاجراءات .

هكذا من المأهول

## مادة (١٦٧)

في حالة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) و (١٦٢) أو الشروع فيها أو ارتكاب أي فعل قد يعرض سلامة الطائرة للخطر على السلطات المختصة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاعادة السيطرة على الطائرة لقائدها الشرعي او للمحافظة على سيطرته عليها . ويسمح في مثل هذه الحالات ارتكاب وطاقم الطائرة التي هبطت في اقليم الدولة بمواصلة رحلتهم بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المختصة اعادة الطائرة والبضائع التي على متنها الى الاشخاص الذين لهم الحق في حيازتها قانوناً .

## مادة (١٦٨)

تباشر السلطات القضائية في المملكة اختصاصاتها القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) و (١٦٢) في الحالات التالية : -  
 أ . عند ارتكاب الجريمة في اقليم المملكة .  
 ب . عند ارتكاب الجريمة ضد طائرة مسجلة في المملكة او على متنها .  
 ج . عند هبوط الطائرة التي ارتكبت على متنها الجريمة في اقليم المملكة وما يزال المتهم على متنها .  
 د . عند ارتكاب الجريمة ضد او على متن طائرة مؤجرة بدون طاقم الى مستأجر يكون مقر عمله الرئيسي في المملكة ، او تكون له اقامة دائمة فيها اذا لم يكن له فيها مثل هذه المركز .  
 هـ . عند وجود المتهم في اقليم المملكة .  
 و . في اية حالة اخرى تباشر فيه السلطة القضائية اختصاصها بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة .

## مادة (١٦٩)

اذا انشأت المملكة بالاشتراك مع دولة او دول اخرى مؤسسات نقل جوي مشتركة او دولية تستعمل طائرات تخضع للتسجيل المشترك او الدولي يجب على سلطات الطيران المدني المختصة في المملكة ان تحدد بالنسبة لكل طائرة وبالاتفاق مع هذه الدول الدولة التي تختص بمباشرة الاختصاص القضائي وتولي وظائف دولة التسجيل فيما يتعلق باحكام هذا القسم .

## مادة (١٧٠)

للسلطات المختصة ان تسمح لقائد الطائرة بأنزال أي شخص وفقاً لاحكام المادة (١٦٥) .

## مادة (١٧١)

للسلطات المختصة ان تسلم أي شخص قام قائد الطائرة بتسليمه وفقاً لحكم المادة (١٦٥) وعليها اذا وجد المتهم في اقليم المملكة او تم تسليمه اليها بمعرفة قائد الطائرة ان تجري تحقيقاً فورياً على الحادث واذا تبين لهذه السلطات ان الجريمة تقع في نطاق اختصاصها القضائي وفقاً لاحكام المادتين (١٦٩) و (١٧٠) فعليها استمرار القبض على المتهم وأحالة الى سلطاتها القضائية لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحقه واذا تبين لها ان الجريمة لا تقع في نطاق اختصاصها القضائي ، فلها استمرار القبض على المتهم لاقتصر مدة ممكنة ، يتم خلالها اتخاذ قرار بشأنه طبقاً للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المبرمة مع المملكة في هذا الشأن .

وفي جميع الاحوال ، يكون للسلطات المختصة في المملكة الحق في رفض قبول المتهم او ابعاده او تسليمه الى الدولة التي يحمل جنسيتها او الدولة التي يقيم فيها بصورة دائمة ، او الدولة التي بدأمتها رحلته الجوية .

## القسم السادس

## الجرائم والعقوبات

## الفصل الاول

## مادة (١٧٢)

تمنع صفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بمخالفات احكام هذا القانون والانظمة او القرارات المنفذة له لموظفي سلطات الطيران المدني الذين يصدر بتحديدهم قرار منها .

## مادة (١٧٣)

في حالة مخالفة احكام هذا القانون او الانظمة او القرارات الصادرة بموجبه لسلطات الطيران المدني أن تتخذ الاجراءات التالية :-

- أ . وقف الترخيص الصادر للمستثمر او للطائرة لمدة محدودة او الغائه .
- ب . وقف منعول شهادة صلاحية الطائرة للطيران الصادرة عنها او المعتمدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائياً .
- ج . وقف منعول اجازة الطيران او اى اجازة اخرى صادرة عنها ، او معتمدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائياً .
- د . منع الطائرة من الطيران لمدة محدودة او اجبارها على الهبوط بعد انلارها .
- هـ . وقف الموافقات والترخيص الصادرة عنها لمدة محدودة او سحبها نهائياً .
- و . احالة المخالف للمحكمة المختصة .

## مادة (١٧٤)

بالاضافة الى العقوبات المقررة ، لسلطات الطيران المدني ان تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع او وقف او ازالة المخالفات لاحكام المواد (٨٣) و (٨٤) و (٨٥) والزام المخالف بجميع النفقات التي تتكبدها الدولة في سبيل ذلك

## مادة (١٧٥)

يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠) دينار كل مستثمر او ناقل جوي سواء كان وطنياً او اجنبياً ، يعمل في اقليم المملكة او ممثلاً فيها ، ارتكب فعلاً مخطوئاً بمقتضى احكام هذا القانون او امتنع عن فعل اوجبه احكامه ولم تحدد له عقوبة ، بمقتضى القوانين السارية .

## مادة (١٧٦)

يعاقب بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار اردني أي مستثمر او ناقل يمارس العمل دون الحصول على ترخيص او تصريح مسبق او يخالف احكام الترخيص او التصريح الممنوح له ، او الاوامر الحكومية الصادرة طبقاً لاحكام الفقرة (ح) من المادة (١١٢) اما اذا تعلق المخالفة بممارسة حقوق النقل الجوي التجاري تفرض غرامة لا تتجاوز خمسة امثال القيمة الايرادية لحقوق النقل التي ارتكبت بشأنها المخالفة .

هكذا من أهل



## مادة (١٧٧)

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن (١٠.٠٠٠) عشرة آلاف دينار اردني، او بأحدى هاتين العقوبتين كل من :

أ . قاد طائرة او قام بتشغيلها وهي لاتحمل علامات الجنسية او التسجيل او تحمل علامات غير صحيحة او غير واضحة .

ب . قاد طائرة فوق منطقة محرمة، او وجد عن غير قصد فوق احدى هذه المناطق ولم يدعن للاوامر الصادرة له :

ج . لم يدعن للامر بالهبوط اثناء تحليقه فوق اقليم المملكة

د . يهبط او يقلع خارج المطارات او الامكنة المخصصة . او يطير خارج المناطق والطرق المحددة ، مالم يكن هناك تصريح بذلك في حالة القوة القاهرة .

هـ . حلق بالطائرة فوق اقليم المملكة بدون تصريح وعلى متنها :

١ . اسلحة او ذخائر حربية او اية مواد اخرى تحرم القوانين الوطنية نقلها .

٢ . اشخاص بقصد القيام باعمال التهريب او ارتكاب جنائية ولو لم يتم ارتكابها .

و . استثمر او قاد او شغل طائرة قبل الحصول على شهادة تسجيلها او شهادة صلاحيتها للطيران .

ز . تولى دون حق قيادة طائرة او قادها اثناء الطيران وهو غير حائز على الشهادات او الاجازات المقررة وفقاً لاحكام هذا القانون

ح . قاد الطائرة وهو في حالة سكر .

ط . كل من لم يدون البيانات المقررة في وثائق الطائرة او سجلاتها او غير فيها بسوء نية او قام بتدوين بيانات مخالفة للواقع .

ي . دخل منطقة تحركات الطائرات المحظور الدخول اليها او ترك حيوانات او اشياء بداخلها .

ك . امتنع دون مبرر عن اجابة طلب السلطات المختصة للمساهمة بمالديه من وسائل في انقاذ طائرة او شخص معرض للهلاك بسبب حادث طائرة .

## مادة (١٧٨)

لمحاكم المملكة صلاحية النظر في جميع مخالفات احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها، وذلك اذا ارتكبت في اقليم المملكة او القضاء الذي يعلوه او في الطائرات المسجلة فيها اثناء وجودها فوق اعالي البحار او في الاماكن غير الخاضعة لسلطة اية دولة .

## مادة (١٧٩)

لمحاكم المملكة ان تحكم بمصادرة الطائرة في الحالات التالية :

أ . اذا كانت الطائرة تحمل علامات تسجيل غير صحيحة ولم تكن تحمل ايا من هذه العلامات .

ب . اذا قام مالك الطائرة او مستثمرها بنقل اسلحة او ذخائر حربية بقصد التهريب او ارتكاب جريمة تمس أمن الدولة .

ج . اذا كانت من طائرات العدو .

## التسم السابق

## الطائرات العسكرية واحكام ختامية

## الفصل الأول

## الطائرات العسكرية

## مادة (١٨٠)

على جميع الطائرات العسكرية اتباع قواعد الجو المشار اليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ، وذلك اثناء تحليقها او عبورها الفضاء الجوي المراقب او استخدامها بالمطارات المدنية .

## مادة (١٨١)

يحظر على الطائرات العسكرية الاجنبية التحليق فوق اقليم المملكة او المبوط فيه الا بموجب معاهدة او اتفاقية دولية تكون المسلكة طرفاً فيها .

او بموجب تصريح خاص من السلطات المختصة ويجب ان تحمل هذه الطائره العلامة المميزة لها بشكل واضح

## مادة (١٨٢)

تسري احكام المواد (٧) و (٨) و (١٣) و (١٤) و (٦٨ - ٧٦) و (٨١) و (١٢٦) على الطائرات الاجنبية عند طيرانها في اقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يعلوه .

## الفصل الثاني

## احكام ختامية

المادة ١٨٣ --- تطبق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه والمتعلقة بصفة خاصة بالطائرات المستعملة حالياً على جميع انواع المركبات الهوائية الاخرى ، الا اذا تعذر ذلك بسبب طبيعة هذه المركبات او تركيبها او اهميتها الفنية والاقتصادية او عند ورود نص خاص في هذا القانون .

المادة ١٨٤ --- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة ١٨٥ --- يلغى هذا القانون قانون الطيران المدني رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣ والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه . وتبقى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه نافذة ما لم تتعارض مع هذا القانون الى ان تلغى او تعدل .

هكذا من المأهول

المادة ١٨٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٨٠/٢/١٠

وزير العمل والانشاء والتعمير عمر التاطلي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحيد شرف
وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري كسبيق	وزير الاشغال العامة معن ابو نوار	وزير المالية مسلم مساعده
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء للشؤون الخارجية والمغتربات الاسلامية دولة سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء للشؤون الخارجية والمغتربات الاسلامية دولة روان القاسم	وزير وزير الاوقاف والشؤون كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشير	وزير الاعلام الدكتور سميد التل
وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور جواد المناني	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الثقافة والشباب طاهر حكمت	وزير السياحة والاتان الدكتور موفق الفواز

### نخس الحسين لفظك ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام وزارة الاعلام

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام وزارة الاعلام لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الاعلام
الوزير	وزير الاعلام
المجلس	مجلس التوجيه الوطني المشكل بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٣ - يرتكز الاعلام الاردني على المبادئ التالية .

- الايان بالله وبالتقوى الروحية للامة العربية ، والحفاظ على تراثها وتأكيد دورها الحضاري الانساني
- التحام الاردن بالعروبة باعتبار الشعب الاردني جزء من الامة العربية والاردن جزء من الوطن العربي ، وترسيخ الايمان بوحدة الامة العربية وحرية وشخصيتها القومية ودورها الحضاري وتقدمها والالتزام بروح التضامن العربي وقضايا الامة العربية العادلة وحقوقها القومية المشروعة .
- الالتزام بالعقلانية والمنهج العلمي وبالانس التي يقوم عليها من التحليل والاستقراء والتجريب كقاعدة اساسية ورئيسية وملزمة في معالجة المواقف الاعلامية وطرحها .
- الالتزام بالاخلاقية بمعناها الفلسفي العام وما تتضمنه من صدق وضراوة وجبراه وامانة كفاعدة ضابطة ومنظمة للعاملين في الحقل الاعلامي ونشاطات الاعلام وممارساتها .
- احترام مبادئ المساواة والعدل ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والحقوق الانسانية والابتعاد عن التمييز والتعصب وتقوية اواصر التفاهم والتبادل مع المجتمع الدولي .

المادة ٤ - يسمى الاعلام الاردني على ضوء المبادئ المنصوص عليها في هذا النظام الى تحقيق الغايات التالية :

- تنمية وتعميق الوجدان الروحي القائم على مبادئ الايمان والمرتكز على الفهم والوعي المتحرر من جميع اشكال التعصب والتحيز .

هكذا من المأهول

ب- تنمية وتعميق الروح القومية وزيادة روابط الانتماء بها والالتزام بقضاياها وحقوقها المشروعة.  
ج- تنمية وتعميق حس الانتماء الوطني وتأكيد الاعتزاز العميق بالوطن وترسيخ الولاء له والتضحية من اجل منته وقوته وعزته .

د- ترسيخ القيم الدستورية التي يقوم عليها الكيان الاردني والتوعية بالعلماني التي يجسدها العرش والرسالة التي انبثق منها كقاعدة من قواعد النضال العربي .

هـ- تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتنمية حس المواطنة الصالحة والتأكيد على روح المشاركة المسؤولة بوعي وإيجابية .

و- المساهمة في تنمية ثقافة المواطنين وزيادة معارفهم وتطوير عاداتهم واساليب تعاملهم في اطار من الوعي والفكر المستنير .

ز- تنمية وتعميق روح الانتاج لدى المواطنين ، وبرشيد الاستهلاك في مختلف المجالات ، وعناية روح البلذخ والترف والاسراف الزائدين .

ح- توعية المواطنين وتنويرهم ، بما يحدث في قطره الاردن ووطنهم العربي وعالمهم الكبير بصدق وموضوعية وامانة .

ط- المساهمة في توفير فرص الترويج والتربية ، بما يتفق مع القيم والتقاليد والاثار والاخلاق .  
ك- المساهمة في تعميق روح الوحدة الوطنية والمحبة والاخاء وتعميق روح التعاون وتأكيد قيم العدالة والمساواة .

ل- التعريف بنشاطات المملكة في الخارج وشرح مواقفها واعطاء صورة صادقة عن دورها في الاحداث وعن تاريخها ومنتجاتها وطموحاتها .

المادة ٥ - أ - تتألف الوزارة من :-

- ١ - مديرية الادارة .
- ٢ - مديرية العلاقات العامة .
- ٣ - مديرية التخطيط والتدريب .
- ٤ - مديرية الاعلام التنموي .
- ٥ - مديرية الدراسات والبحوث .

ب- المؤسسات والدوائر المستقلة التالية :-

- ١ - مؤسسة التلفزيون .
- ٢ - دائرة الاذاعة .
- ٣ - دائرة المطبوعات والنشر .
- ٤ - وكالة الانباء الاردنية .

ج- للوزير بناء على اقتراح من المجلس احداث مديريات جديدة والغاء مديريات قائمة او دمجها بغيرها

المادة ٦ - أ - من اجل وضع سياسة توجيهية وطنية شاملة ومتناسقة يؤلف مجلس يسمى ( مجلس التوجيه الوطني ) غايته وضع الاطار العام لسياسة الاعلام العامة ووضع تنسيباته المحددة امام الوزير وذلك على النحو التالي :-

- ١ - وزير الاعلام رئيساً
- ٢ - وزير التربية والتعليم عضواً
- ٣ - وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية «
- ٤ - وزير الثقافة والشباب «
- ٥ - وزير التنمية الاجتماعية «
- ٦ - رئيس احدى الجامعات في المملكة ويتم التعيين من الجامعات « بالتناوب .
- ٧ - وكيل وزارة الاعلام «
- ٨ - ممثل عن القوات المسلحة الاردنية يعينه القائد العام «
- ٩ - نقيب الصحفيين الاردنيين «
- ١٠ - رئيس تحرير او المحرر المسؤول لحدى الصحف المحلية اليومية ويتم التعيين بالتناوب من بين تلك الصحف «
- ١١ - رئيس تحرير او المحرر المسؤول لحدى الصحف المحلية الاسبوعية ويتم التعيين بالتناوب من بين تلك الصحف «
- ١٢ - ثلاثة اشخاص من المفكرين او المثقفين الاردنيين البارزين على ان يكونوا من المهتمين بشؤون التوجيه الوطني والاعلام .

ب- للوزير الحق في دعوة بعض الاشخاص لحضور اجتماعات المجلس للاستفادة من خبراتهم وارائهم دون ان يكون لهم حق التصويت .

ج- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البنود (٦ و ١٠ و ١١ و ١٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من رئيس الوزراء لمدة سنة واحدة بناء على تنسيب من الوزير .

د- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس لمدة سنة يتولى خلالها مهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه .

هـ- يجتمع المجلس دورياً مرة واحدة في الشهر وللوزير او نائبه حق دعوة المجلس كلما دعت الضرورة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضر ثمانية اعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم ، وتتخذ القرارات فيه بأجماع او بأكثرية الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

و- يعين الوزير اميناً السر من بين موظفي الوزارة ويحضر جميع جلسات المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، ويتولى تدوين محاضر الجلسات وترقيمها وحفظها حسب الاصول ويتولى جميع الاعمال الخاصة بأعمال المجلس بما فيها متابعة قراراته واتخاذ اعمال يكلفه بها الرئيس او نائبه ويعين له حداً من الموظفين لمساعدته للقيام بمهامه على الوجه الأكمل .

هكذا من أجل



المادة ٧ - أ - يناط بالمجلس وضع المقترحات والتوصيات الشاملة لتكون اساسا للسياسة الاعلامية في المواضيع التالية:

- ١ - الاسس العامة للسياسة الاعلامية في المملكة واتخاذها بكفل تنفيذها وفق المبادئ والاهداف الميئة في هذا النظام .
- ٢ - الاسس العامة لمسؤوليات وواجبات الاجهزة الاعلامية الرسمية وغير الرسمية واصدار التوصيات التي تكفل سلامة العمل وايجاد التنسيق والتعاون فيما بينها .
- ٣ - اعداد الدراسات الخاصة بالسياسة الاعلامية في مختلف مجالات العمل الاعلامي .
- ٤ - تشكيل اللجان المتخصصة لاعداد الدراسات والتوصيات حول السياسة الاعلامية بما يخدم وضعها في مسارها الصحيح وفي اطار الاهداف والمبادئ الواردة في هذا النظام .
- ٥ - مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالشؤون الاعلامية التي تكفل ممارسة الحريات بروح من المسؤولية .

ب - يصدر الوزير التعليمات واللوائح اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس .

المادة ٨ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :

- أ - تحديد المهام والواجبات الخاصة بمركز الوزارة والمديريات التابعة لها لتحقيق الاهداف والغايات المنصوص عليها في هذا النظام .
- ب - تحديد المهام والواجبات المنوطة بالمجالس واللجان والصلاحيات المخولة لها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ القرارات فيها .
- ج - تفويض الصلاحيات التي يراها ضرورية ومناسبة لوكيل الوزارة والمديرين العاملين للدوائر التابعة للوزارة ، وذلك في حدود الاهداف والغايات والاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .
- د - وصف اعمال الموظفين في مركز الوزارة وفي المديريات التابعة لها وفقا للوائح ومخططات التنظيم التي توضع لهذا الغرض .
- هـ - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في مركز الوزارة وفي المديريات التابعة لها .

المادة ٩ - يلغى ( نظام تنظيم وادارة وزارة الاعلام ) رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٨ وى تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٨٠/٢/٦

الحسين بن طلال

وزير المعمل والانشاء والتعمير عمر الناهلي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	وزير الزراعة الدكتور قاسم الزيماني	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف
وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد مضمون الزين	وزير المواصلات الدكتور محمد نوري شفيق	وزير التربية والتعليم الاشغال العامة سالم مساعده	وزير دولة وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاهر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير الداخلية علي البشير	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كاميل الشريف
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي الشمور	وزير التنوير الدكتور جواد العلي	وزير الثقافة والشباب طاهر حكمت	وزير السياحة والآثار الدكتور موفق الفواز

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦  
أمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٠

## نظام صندوق الادخار والتوفير لموظفي ومستخدمي مؤسسة النقل العام

صادر بمقتضى المادة ( ١٦ ) من قانون مؤسسة النقل

العام رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٧٥

تعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام صندوق الادخار والتوفير لموظفي ومستخدمي مؤسسة النقل العام لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

المؤسسة :	مؤسسة النقل العام .
المجلس :	مجلس ادارة المؤسسة .
المدير العام :	مدير عام المؤسسة .
المستفيد :	الموظف او المستخدم الذي يعمل في المؤسسة براتب شهري ومثبت في الخدمة الدائمة ولا يشمل الموظف بعقد .
الراتب :	راتب الموظف او المستخدم الاساسي ولا يشمل اية علاوة او منحة او اية مخصصات اخرى .
الصندوق :	صندوق الادخار لموظفي ومستخدمي المؤسسة المنشأ بهذا النظام .
الهيئة الادارية :	الهيئة التي تدبر الصندوق بموجب احكام هذا النظام .
الهيئة العامة :	الموظفون والمستخدمون المنسبون الى الصندوق بمقتضى هذا النظام .
الادخار :	المبلغ الذي يتحقق للمستفيد من الصندوق حين انتهاء خدماته او عند استحقاقه بموجب احكام هذا النظام .

هكذا من الأشهر

المادة ٣ - ١ - ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى (صندوق الادخار والتوفير لوفلني ومستخدمي مؤسسة النقل العام) وتسري عليه احكام هذا النظام .

ب - يعتبر الصندوق الخلف القانوني والواقعي لصندوق ادخار مستخدمي شركة اتحاد باصات العاصمة وتؤول امواله الى الصندوق كما يتحمل الالتزامات المترتبة عليه .

ج - يستفيد من هذا النظام بصورة الزامية : -

١ - الموظفون المدرجة وظائفهم بجدول تشكيلات المؤسسة بعد مرور ثلاثة اشهر على تعيينهم .

٢ - المستخدمون الذين يعينون برواتب شهرية مقطوعة بعد تثبيتهم في وظائفهم .

٣ - المستفيدين من نظام الادخار المعمول به في المؤسسة قبل صدور هذا النظام من العاملين في المؤسسة .

المادة ٤ - تتألف اموال الصندوق من الموارد التالية : ويتم حفظها وادارتها بصورة مستقلة عن اموال المؤسسة وفقاً لاحكام هذا النظام : -

أ - مساهمة المستفيد في الصندوق بنسبة ٥% من راتبه الاساسي وتقتطع شهرياً وللمجلس بتنسيب من المدير زيادة هذه النسبة لغاية ١٠% .

ب - مساهمة المؤسسة في الصندوق بنسبة ماثلة لمساهمة المستفيد .

ج - الارباح والفوائد التي تتحقق من استثمار اموال الصندوق .

د - الهبات التي تمنحها المؤسسة او اي جهة اخرى للصندوق .

هـ - ما يؤزل للصندوق من اموال صندوق ادخار مستخدمي شركة اتحاد باصات العاصمة المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا النظام بما في ذلك الاموال التي حققها هذا الصندوق بعد انشاء المؤسسة وحتى العمل باحكام هذا النظام .

#### الهيئة الادارية

المادة ٥ - تتألف الهيئة الادارية للصندوق من سبعة اعضاء على النحو التالي : -

أ - المدير العام : رئيساً

ب - احد اعضاء المجلس الذي :

ينتخبه المجلس عضواً لمدة

سنتين قابلة للتجديد .

ج - المدير المالي : عضواً

د - اربعة من اعضاء الهيئة

العامه تنتخبهم الهيئة

العامه لمدة سنتين قابلة للتجديد : اعضاء

#### الهيئة العامة

المادة ٦ - ١ - تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً خلال الربع الاول من كل سنة بدعوة من الهيئة الادارية يعلن عن الزمان والمكان اللذين سيعقد فيهما في احدى الصحف المحلية وذلك لبحث الامور التالية : -

١ - الاطلاع على ميزانية الصندوق وحساب الارباح والخسائر ومناقشتها واقرارها وتعيين مدققي الحسابات وتحليل افعالهم .

٢ - انتخاب اعضاء الهيئة الادارية اذا انتهت مدتهم .

٣ - النظر في المواضيع الاخرى التي تعرض عليها .

ب - للهيئة العامة ان تعقد اجتماعات غير عادية اذا اقتضى الامر ذلك على ان لا تبحث فيها الا الامور التي تدرج في اوراق الدعوة اليها وتنطبق عليه احكام الاجتماعات العادية للهيئة العامة والمنصوص عليها في هذه المادة -

ج - يعتبر النصاب قانونياً في اجتماع الهيئة العامة اذا حضره ما لا يقل عن (٥١%) من عدد المستفيدين من الصندوق واذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الاول يدعى الى اجتماع آخر يعقد خلال مدة اقصاها اسبوعين من تاريخ الاجتماع الاول ويكون النصاب قانونياً بأي عدد من الحضور

د - يرأس المدير العام اجتماعات الهيئة العامة وتتخذ القرارات فيها بالاجماع او بالاغلبية المطلقة للحضور .

#### حقوق المستفيد

المادة ٧ - ١ - يستحق المستفيد من الصندوق حين استقالته من الخدمة في المؤسسة وحصوله على براءة ذمة منها المبلغ الذي اقتطع من رواتبه لحساب الصندوق وما تحقق لهذا المبلغ من فوائد وارباح اذا كانت خدمته مدة خمس سنوات او اقل .

ب - يستحق المستفيد عند استقالته من الخدمة في المؤسسة وحصوله على براءة ذمة منها المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة اذا زادت خدمته عن خمس سنوات .

ج - يستحق المستفيد عند انتهاء خدمته في المؤسسة لعدم لياقته الصحية او تسريحه لسبب يعود لتنسيق العمل بعد حصوله على براءة ذمة من المؤسسة مبلغاً يعادل مجموع مساهمته في صندوق ومساهمة المؤسسة عنه وما تحقق لهذا المبلغ من فوائد وارباح .

د - يستحق المستفيد عند انتهاء خدمته في المؤسسة بالقصل او فقد الوظيفة وبعد حصوله على براءة ذمة من المؤسسة المبالغ التي اقتطعت من رواتبه لصندوق الادخار وما تحقق له من ارباح وفوائد على هذه الاموال فقط ؟

المادة ٨ - اذا توفي المستفيد تدفع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا النظام الى ورثته الشرعيين :

هكذا من العمل

المادة ٩ - الهيئة الادارية ان تقرض المستفيد من الصندوق المبالغ الذي تراه مناسباً على ان لا يزيد الحد الاعلى للقرض عن ٧٥٪ من مجموع ما اقتطع من رواتبه لصندوق الادخار وان يجري تسديد القرض خلال اثني عشر شهراً بفائدة سنوية مقدارها ٥٪ .

المادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ١١ - يحق للمجلس بتسيب من المدير العام وضع التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام على ان لا تخالف احكامه .

### الحسين بن طلال

١٩٨٠/٢/٦

وزير العمل والانشاء والتعمير عمر النابلسي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	وزير الزراعة الدكتور قاسم الربماوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف
وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نوار سالم مساعده	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير دولة شؤون رئاسة الوزراء سليمان عرار	وزير دولة للشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاسر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشير	وزير الامن الدكتور سعيد التل
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي السور	وزير التوطين	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير السياحة والاتان الدكتور موفى الكواز

### نحو الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

تأمر بوضع النظام الآتسي :

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٨٠

### نظام اللوازم لمؤسسة النقل العام

صادر بالاستناد الى المادة (١٦) من قانون مؤسسة

النقل العام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥

#### تعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اللوازم لمؤسسة النقل العام لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حشما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها في أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

المؤسسة :	مؤسسة النقل العام
المجلس :	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس :	رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام :	مدير عام المؤسسة
المدير :	المسؤول عن ادارة فرع معين
اللجنة :	لجنة العطاءات المؤلفة بموجب هذا النظام
اللوازم :	وسائط النقل وقطع النيار والمعدات والالات والمواد والمحروقات والاثاث والقرطاسية والملابس واية خدمات تعاقدية بما في ذلك التأمين واعمال الانشاء والصيانة واية مواد اخرى لازمة للمؤسسة .

#### شراء اللوازم

قواعد عامة :

- المادة ٣ - لا تبأشر عملية شراء تتجاوز قيمتها المقدرة (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار الا بموجب طلب شراء صادر عن المدير العام ومعزراً بمستند التزام مالي او بأذن بالشراء صادر عن الدائرة المالية .
- المادة ٤ - يجب ان يرفق طلب الشراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا النظام بوصف وافـاللوازم المطلوب شراؤها وكذلك بمواصفات كاملة ودقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة التعليب او التغليف او الحزم ووحدة المادة والكمية المراد شراؤها .

هكذا من المأهل



المادة ٥ - يقدم طلب الشراء الى الجهة المختصة بالشراء قبل وقت كافٍ لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في اي طلب على انه مستعجل الا اذا كانت حالة الاستعجال ناشئة عن حاجة ملحة لا يسهل توقعها او التنبؤ بها .

المادة ٦ - يطبق مبدأ المنافسة بين المناقصين او الباعين في جميع عمليات الشراء كلما كان ذلك ممكناً وبالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء مناسبة .

المادة ٧ - يراعى في عمليات الشراء الحصول على اللوازم بأقل الاسعار مع مراعاة درجة الجودة المناسبة والشروط الافضل لمصلحة المؤسسة .

المادة ٨ - يمنع في جميع عمليات الشراء تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .  
طريقة الشراء :-

المادة ٩ - يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء كلما كان ذلك مفيداً ومجدياً وذلك وفقاً للظروف السائدة عند الشراء على انه يجوز للجهة المختصة بالشراء بموافقة المدير العام شراء اللوازم بالتفاوض التزم في اي من الحالات التالية مع مراعاة مبدأ المنافسة بين الباعين ما أمكن ذلك .

أ - شراء لوازم تنتفسيها مواجهة حالة عامة طارئة .

ب - وجود ضرورة عاجلة لا تسمح بإجراءات طرح عطاء

ج - اذا كانت قيمة اللوازم لا تتجاوز « ٣٠٠٠٠ » دينار .

د - اذا كان الشراء يتم خارج المملكة .

هـ - اذا كان من غير الممكن الحصول على اللوازم الا من مصدر واحد فقط .

و - اذا طرح عطاء ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلاله على عدد مناسب من المناقصين او لم تكن الاسعار في العطاء مناسبة او عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها عن طريق العطاء .

ز - شراء لوازم محددة الاسعار من قبل الدوائر الرسمية .

ح - شراء لوازم للتدريب او التعليم كالأفلام والمخطوطات .

ط - شراء خدمات تشمل على اعمال صيانة او استبدال او فحص دون ان يكون حجم العمل معلوم عند الشراء .

ي - شراء قطع تبديلية او اجزاء مكملة او الات و ادوات او مهمات لا تتوفر لدى اكثر من مصدر واحد بنفس درجة الكفاءة .

ك - عند النظر في توحيد الصنف او التقليل من التنوع او لغرض التوريد في اقتناء القطع التبديلية .

ل - عند وجود نص قانوني او اتفاقية دولية توجب ذلك .

المادة ١٠ - تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المناقصين بموجب تعليمات تنظيمية عامة يصدرها الرئيس وتشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه المؤسسة .

المادة ١١ - يطرح المدير العام العطاءات ويحدد ثمناً لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق المصاحبة وقيمة العطاء على انه للمدير العام توزيع هذه الدعوة بالمجان على المناقصين وعلى الملحقيات التجارية الاجنبية على الشركات الاجنبية غير المقيمة في المملكة التي تطلبها او يرى توجيهها لها

صلاحيات الشراء :

المادة ١٢ - يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ - لا يزيد شراء اللوازم لا تزيد قيمتها عن خمسين ديناراً بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب - للمدير العام شراء اللوازم :-

١ - لا تزيد قيمتها عن « ٢٠٠٠ » مائتي دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢ - لا تزيد قيمتها عن « ١٠٠٠٠ » الف دينار بناء على توصية لجنة مشتريات من اثنين من موظفي المؤسسة وعينها .

٣ - مهما كانت قيمتها اذا كانت اسعار اللوازم المراد شراؤها محددة من قبل المؤسسات الرسمية .

ج - مع مراعاة ما ورد في الفقرات السابقة من هذه المادة لا تشتري اية لوازم تزيد قيمتها عن « ٣٠٠٠٠ » ديناراً الا بقرار من لجنة عطاءات المؤسسة المشكلة بموجب احكام هذا النظام

الشراء من خارج المملكة :-

المادة ١٣ - أ - يجوز شراء اللوازم مباشرة من الخارج في اي من الحالتين التاليتين :-

١ - اذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعد شراؤها عن طريق المراسلة .

٢ - اذا رأى المدير العام ان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالنفع على المؤسسة

ب - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس الموافقة على ايفاد موظف او اكثر من موظفي المؤسسة

الى خارج المملكة لشراء اللوازم في اي من الحالتين المتوصف عليهما في الفقرة « أ » من هذه المادة بشرط ان

يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم

منها ، ذلك بتراو من رئيس تلك البعثة .

لجنة العطاءات :

المادة ١٤ - أ - تشكل لجنة عطاءات من خمسة اعضاء من موظفي المؤسسة على ان لا تقل درجة ثلاثة منهم عن الدرجة الثالثة بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام ويعين المجلس من بينهم رئيساً للجنة ونائباً للرئيس .

ب - للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين الافادة من خبراتهم في اي موضوع مطروح عليها وعلى جميع الدوائر التعاون الكامل مع اللجنة في ذلك وللرئيس بناء على توصية رئيس اللجنة منع الخبراء والفنيين مكافآت مالية تتناسب والاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

ج - يعين المدير العام سكرتيراً للجنة من موظفي المؤسسة ولا يحق له الاشتراك في التصويت على القرارات .

د - تعتقد اللجنة اجتماعاتها بنصابها الكامل وتأخذ قراراتها بالاجماع او الاكثرية وتصبح قراراتها قطعية حال التصديق عليها من المجلس .

استلام اللوازم وادخالها في القيد

المادة ١٥ - تشحن جميع اللوازم المشتراة من قبل اللجنة والواردة من خارج المملكة باسم المدير العام .

المادة ١٦ - أ - تشكل في المؤسسة لجنة او اكثر تتألف من ثلاثة من موظفيها يعينهم المدير العام وتناط بها مهمة استلام اللوازم التي ترد المؤسسة من المتهدين وتزيد قيمتها عن مائتي دينار وذلك بعد التثبت من مطابقتها للمواصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات المبرمة بشأنها .

هكذا من الشراء

ب - على كل لجنة استلام في المؤسسة تنظيم ضبط بشأن اللوازم الموردة اليها وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ توريد اللوازم المطلوبة يتضمن قبول اللوازم او رفض استلامها لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية في حالة مخالفة احكام هذه الفقرة وينظم الضبط من عدد مناسب من النسخ تسلم احداها لمورد اللوازم .

ج - اذا قررت لجنة استلام اللوازم رفض استلام اللوازم الموردة لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة الى الجهة التي اصدرت قرار شراء اللوازم ويكون قرار تلك الجهة في قبول استلام اللوازم او رفض استلامها قطعياً

د - تعتبر اللوازم الموردة قبل قبولها نهائياً بحكم الامانة كما يعتبر بقاء اللوازم المرفوضة لمخالفتها للمواصفات والشروط المطلوبة في مستودع المؤسسة اول لديها بحكم الامانة ايضاً ولا يجوز استعمال اي جزء من تلك اللوازم في الحاليين او صرفها او التصرف بها بأية صورة من الصور . وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمينية لاي موظف يخالف احكام هذه الفقرة .

المادة ١٧ - يجري استلام المساعدات والهبات بمطابقتها على كشف الشحن او اية وثيقة اخرى تبين مواصفات المواد وكمياتها ويجري ادخالها في القيود وفق الاصول المتبعة في ادخال اللوازم المشتراه .

المادة ١٨ - أ - يجري ادخال اللوازم في قيود المستودع وبعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة على ان تكون معززة بالوثائق التالية : -

- ١ - مستندات الادخال .
- ٢ - ضبط لجنة الاستلام او طلب المشتري المحلي .
- ٣ - الفاتورة او بوليصة الشحن .

ب - تعزز مستندات اخراج اللوازم المقولة من مستودع لآخر بمستندات ادخال من المستودع الذي نقلت اليه تلك اللوازم .

ج - تسلم اللوازم المصنعة او المحولة الى المستودع بموجب مستند ادخال يبين فيه رقم مستند اخراج اللوازم الاساسية التي استعملت في عملية التصنيع او التحويل .

المادة ١٩ - اللوازم الرائدة على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء المستخرجة من اوازم جرى شطبها تقيد عهدة في قيود اللوازم حسب الاصول .

المادة ٢٠ - تمسك المؤسسة القيود والسجلات والبطاقات اللازمة وفق احدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

#### صرف وبيع واتلاف وشطب اللوازم

المادة ٢١ - تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النموذج المقرر لهذه الغاية موقعاً من المدير العام او من ينوبه .

المادة ٢٢ - يتم اخراج اللوازم بموجب مستند اخراج معزز بنسخة طلب صرف لوازم على ان يوقع مستند اخراج من مستلم اللوازم .

المادة ٢٣ - اذا قرر المدير العام ان اللوازم اصبحت غير صالحة وان جميع الطرق قد استنفدت للاستفادة منها بصورة اقتصادية تباع اللوازم بواسطة لجنة ثلاثية من موظفي المؤسسة يعينها المدير العام ولهذه اللجنة بيع تلك اللوازم بالزاد العلنية او المزاد السرية بطريقة الظرف المختوم ولها ان تضع الشروط اللازمة للعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذاً .

المادة ٢٤ - اذا اقتنع المدير العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة المؤسسة للبيع او ان نفقات البيع تتجاوز الثمن المحتمل فيجوز له ان يقرر اتلافها اصولياً وشطبها من القيود .

المادة ٢٥ - يعلن عن اللوازم المنوي بيعها بالصحف او بأية وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٢٦ - تباع اللوازم الصالحة والفائضة عن حاجة المؤسسة بعد استنفاد جميع الطرق للاستفادة منها في اية دائرة اخرى الى الاشخاص او الشركات او المؤسسات الاهلية بالسعر العادل الذي تقدره لجنة ثلاثية يشكلها المدير العام وتوكل بيع هذه اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية : -

- أ - اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية خمس مائة دينار بموافقة المدير العام .
- ب - اللوازم التي تتجاوز قيمتها الاصلية خمسمائة دينار بموافقة الرئيس .

المادة ٢٧ - لا يجوز تسليم اللوازم المبيعة لغير الدوائر الحكومية الا بعد دفع ثمنها من المشتري وعلى امين المستودع المختص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وقيمة ايصال قبض الثمن .

المادة ٢٨ - للرئيس ان يهدي اية لوازم تعود للمؤسسة لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار للمؤسسات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الرابطة الثقافية والفنية او اية حكومة او مؤسسة اقليمية او دولية واجنبية لغايات تحسين العلاقات وتبادل المعلومات معها واذا زادت قيمة اللوازم المراد اهداؤها على الخمسمائة دينار فتعقد موافقة رئيس الوزراء على ذلك .

المادة ٢٩ - للرئيس بناء على تنسيب المدير العام ان يعير او يؤجر او ينقل اية لوازم فائضة عن حاجة المؤسسة الى اية دائرة حكومية بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٠ - عند اتلاف او بيع لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة يجب ان تؤيد مستندات لاجراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها اتلفت او بنسخة من قائمة البيع وان يشارفي المستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف او البيع .

المادة ٣١ - للمدير العام او من يفوضه خطياً اتلاف اللوازم عندما يتأكد انها اصبحت غير قابلة للاستعمال وان اتلافها امر ضروري على ان يتم الاتلاف بأشراف لجنة ثلاثية يؤلفها المدير العام لهذه الغاية ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من موظفي الدائرة تتضمن ما يلي : -  
( نشهد اننا قد عاينا اللوازم المبينة ادناه والتي هي في عهدة ٠٠٠٠ فوجدناها غير صالحة للاستعمال او للبيع ولذلك فأننا نوصي بأتلافها ) .

المادة ٣٢ - الرئيس بناء على تنسيب المدير العام شطب اية خسارة تقع في اللوازم اذا كانت قيمتها وقت الشطب لا تتجاوز ( ٣٠٠ ) دينار شريطة ان لا يكون هناك اهمال او اختلاس وفيما عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الا بقرار من المجلس .

هكذا من الأصول



المادة ٣٣- أ - للرئيس تحصيل قيمة الوازم المفقودة أو الناقصة، قانو أو تخساره، وقامت فيها من المودعات أو الموظفين المسجلين في ذلك ويجب أن يشار إلى ذلك في القيود .  
ب - عند شطب الوازم المفقودة أو الناقصة أو غير الناقصة فيجب أن يشار إلى أن الشطب في قيود الوازم .

#### الإشراف على الوازم ومراقبتها

المادة ٣٤- المدير العام مسؤول عن الإشراف على الوازم المؤسسة ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الأغراض المقررة لها بما في ذلك ما يلي :-  
أ - تأسيس وحدة ادارية للوازم مهمتها حفظ وتخزين وصرف ومراقبة الوازم في المؤسسة وفق احكام هذا النظام .  
ب - المحافظة على الوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها بين حين وآخر .  
ج - تعيين لجان من ملاك المؤسسة للفتيش على المستودعات التابعة لها وجرد محتوياتها في أي وقت تراه تلك اللجان لازماً على أن لا يتل عدد عمليات الفتيش من مرة واحدة في السنة .  
د - تصنيف الوازم وفق أحدث الاساليب .

المادة ٣٥- على أمين المستودع أو أي موظف عهد إليه بأستلام الوازم وفق احكام هذا النظام أن يتقيد بما يلي :-  
أ - أن يقدم كفالة عدلية يحددها المدير العام وتداولها .  
ب - أن يقدم تقارير دورية عن حالة الوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الأقل معززة بقوائم الوازم غير الصالحة للاستعمال والتأدية عن الحاجة والناقصة .  
المادة ٣٦- أ - يجري الاستلام والتسليم بين املاء المستودعات أو من يعدهم اية الوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع موقعة من المسلم والمسلم ما يعصادق على توقيعهما رئيسهما المباشر .  
ب - اذا لم يتمكن أمين المستودع السلف لاني سبب كان من تسليم خلفه ما يعهده من الوازم فيتم الاستلام بمعرفة لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية .  
ج - عند ظهور اية زيادة أو نقص في موجودات المستودع فيجب تنزيل قوائم مفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشاركة في الاستلام والتسلم .  
المادة ٣٧- على المدير العام أن يشكل لجاناً خاصة لفحص أو جرد مستودعات المؤسسة وتفتيشها وتقديم تقارير بشأنها مرة في كل سنة على الأقل .

#### مواد عامة

المادة ٣٨- يجري قيد ما يتم تحصيله من قيمة الوازم الناقصة أو المفقودة أو المبيعة على النحو التالي :-  
أ - ما يحصل من تلك القيمة خلال السنة المالية التي تم صرف من الوازم الناقصة أو المفقودة أو المبيعة من حسابها بقيد في حساب المصروفات المستردة والفصل والمادة التي صرفت منها .  
ب - ما يحصل من تلك القيمة في سنة غير السنة المالية التي تم صرف من الوازم الناقصة أو المفقودة أو المبيعة من حسابها بقيد في حساب مادة ( اثمان لوازم الدوائر في فصل الواردات المختلفة من الماوزنة العامة ) .

المادة ٣٩- يختار ذلك المسج والشطب في القيود أو الطلبات أو المستندات الخاصة بالوازم ويجري التصحيح اللازم بالخير الاحسن ويوقع عليه من قبل الموظف الذي يجري التصحيح .

المادة - تميز جميع الوازم التي تخص المؤسسة بوسم خاص وفقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس كلما كان ذلك ممكناً .

المادة ٤١- اذا تمت ازالة لا يمكن معالجتها بتمتضي احكام هذا النظام أو نشأ أي خلاف في تطبيقه فيرجع الامر الى المجلس ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة أو ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً .

المادة ٤٢- يصدر المدير العام التعليمات ويقرر النماذج والسجلات والقيود اللازمة لتنظيم ادارة شؤون الوازم

المادة ٤٣- على المدير العام التأديب على جميع الوازم المؤسسة الا في الحالات التي لا يرى ضرورة لذلك .

المادة ٤٤- يجوز للمدير العام تفويض بعض صلاحياته خطياً الى أي موظف في المؤسسة وله ان يلقي التفويض بأمر خطي منه .

المادة ٤٥- للجان التي يتعين من المدير العام اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وتعتبر جزءاً متكاملاً له على ان لا تتعارض مع احكامه أو تخالفها .

#### الحسين بن طلال

١٩٨٠/٢/٦

وزير العمل ووزير الانشاء والتعمير عمر النابلسي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الاشريف عبد الحميد شرف
وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين	وزير المواصلات الدكتور محمد الزين	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عرار	وزير دولة للشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والثروة والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشير	وزير الاعلام الدكتور سعيد الل
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي النصور	وزير النموين الدكتور جواد العناني	وزيرة التنمية الاجتماعية اتهام المفتي	وزير السياحة والآثار الدكتور موفق الفواز

هكذا من الأشهر



## نخ الحسین للعلی بن علی بن الحسین

بعد الاطلاع على المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٠ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٠

### نظام الغاء نظام رسوم التصدير على البلاط والطوب

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الغاء نظام رسوم التصدير على البلاط والطوب لسنة ١٩٨٠ ) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ( نظام رسوم التصدير على البلاط والطوب ) رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٦ والتعديلات التي ادخلت عليه .

١٩٨٠/٢/١٠

### الحسين بن طلال

وزير العمل والانشاء والتعمير  
عمر النابلسي  
وزير العدل  
نجيب ارشيدات  
وزير الزراعة  
الدكتور قاسم الريماوي  
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع  
الشريف عبد الحميد شرف

وزير دولة  
حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين  
وزير المواصلات  
الدكتور محمد نوري شفيق  
وزير التربية والتعليم  
ممن ابو نوار  
وزير الاشغال العامة  
سالم مساعده

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
سليمان عرار  
وزير دولة لشؤون الخارجية  
مروان القاسم  
وزير الاوقاف والشؤون  
كامل الشريف

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور جمال الشاعر  
وزير الصحة  
الدكتور زهير ملحس  
وزير الداخلية  
علي البشير  
وزير الاملا  
الدكتور سعيد التل

وزير الصناعة والتجارة  
المهندس علي السور  
وزير التعمير  
الدكتور جواد العناني  
وزيرة التنمية الاجتماعية للثقة والشباب  
انعام المفتي  
وزير السياحة والآثار  
الدكتور موفى النواز

## نخ الحسین للعلی بن علی بن الحسین

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٠

### نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة ١٩٨٠ ) ( ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ب- تدفع الوزارة من موازنة الصندوق عند اقرار المعالجة داخل المملكة خارج مستشفيات الوزارة ومراكزها .

١ - ٨٠٪ من تكاليف المعالجة للمشارك في الدرجة التي تقررها الوزارة .

٢ - ٧٠٪ من تكاليف المعالجة للمتف في الدرجة التي تقررها الوزارة .

المادة ٣ - يعدل البند (١) من الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من النظام الاصيل بشطب النسبة (٧٠٪) الواردة فيه والاستعاضة عنها بالنسبة (٨٠٪) .

### الحسين بن طلال

١٩٨٠/٢/٣

وزير العمل والانشاء والتعمير  
عمر النابلسي  
وزير العدل  
نجيب ارشيدات  
وزير الزراعة  
الدكتور قاسم الريماوي  
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع  
الشريف عبد الحميد شرف

وزير دولة  
حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين  
وزير المواصلات  
الدكتور محمد نوري شفيق  
وزير التربية والتعليم  
ممن ابو نوار  
وزير الاشغال العامة  
سالم مساعده

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
سليمان عرار  
وزير دولة لشؤون الخارجية  
مروان القاسم  
وزير الاوقاف والشؤون  
كامل الشريف

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور جمال الشاعر  
وزير الصحة  
الدكتور زهير ملحس  
وزير الداخلية  
علي البشير  
وزير الاملا  
الدكتور سعيد التل

وزير الصناعة والتجارة  
المهندس علي السور  
وزير التعمير  
الدكتور جواد العناني  
وزيرة التنمية الاجتماعية للثقة والشباب  
انعام المفتي  
وزير السياحة والآثار  
الدكتور موفى النواز

هكذا من الأشهر